الأمم المتحدة

TD/B/67/6

Distr.: General
13 November 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والستون

جنيف، 2–3 تموز/يوليه، و7–9 أيلول/سبتمبر،
و28 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والستين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في 2–3 تموز/يوليه، و7–9 أيلول/سبتمبر، و28 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

GE.20-15160(A)
2015160

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 4

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 4

ألف – المقررات المتعلقة بالمسائل الإجرائية وما يتصل بها 4

باء – الإجراءات المتعلقة بالبنود الموضوعية 6

جيم – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 9

ثانياً – موجز الرئيس 11

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة 11

باء – التقرير السنوي للأمين العام 15

جيم – الإجراءات التي اتخذها الأونكتاد و/أو خطّط لها لدعم الدول الأعضاء في إنعاش التجارة والصناعات بعد التغلب على الجائحة 16

دال – العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر 17

هاء – الاستثمار من أجل التنمية: الإنتاج الدولي فيما بعد الجائحة 18

واو – الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة 19

زاي – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا 20

حاء – الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا 22

طاء – إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020 22

ياء – تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني 23

كاف – مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي 24

لام – الجلسة العامة الختامية 25

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها 26

ألف – افتتاح الدورة 26

باء – انتخاب أعضاء المكتب 26

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة 27

دال – جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية 28

هاء – جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الثانية عشرة 28

واو – جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الثانية عشرة 28

زاي – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها 28

حاء – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض 30

طاء – مسائل أخرى 30

ياء – اعتماد التقرير 30

المرفقات

الأول – اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي 31

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 36

الثالث – Note verbale from the Permanent Mission of the United States of America to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, to the Secretary of the Trade and Development Board..... 37

الرابع – Note verbale from the Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, to the UNCTAD secretariat 38

الخامس – جدول أعمال الدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية 39

السادس – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية 41

السابع – جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الثانية عشرة 42

الثامن – جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الثانية عشرة 43

التاسع – الحضور 44

مقدمة

عُقدت الدورة السابعة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في ثلاثة أجزاء، في 2–3 تموز/يوليه، و7–9 أيلول/سبتمبر، و28 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وعقد المجلس، أثناء الدورة، 17 جلسة عامة في شكل افتراضي وحضوري كليهما، هي الجلسات من 1189 إلى 1205.

أولاً– الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف– المقررات المتعلقة بالمسائل الإجرائية وما يتصل بها

1– الموافقة على مواعيد وطرائق الجزء الأول من الدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

المقرر 544 (د–67)

يقرر مجلس التجارة والتنمية، فيما يتعلق بدورته السابعة والستين، أن يتم انتخاب رئيس مجلس التجارة والتنمية وغيره من أعضاء المكتب (البند 1(أ))، وكذلك اعتماد جدول الأعمال المؤقت (البند 1(ب))، قبل الجزء الأول من الدورة ووفقا للطرائق ذات الصلة لإجراء الانتخابات في ظل إجراء عدم الاعتراض، كما اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق حالة طوارئ الراهنة لمرض فيروس كورونا (كوفيد–19).

وسيُعقد الجزء الأول من الدورة السابعة والستين للمجلس يومي 2 و3 تموز/يوليه 2020 في شكل اجتماع افتراضي رسمي، مع توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وستشمل بنود جدول الأعمال التي سينظر فيها ما يلي:

- البند 2 – التقرير السنوي للأمين العام؛
- البند 3 – الإجراءات التي اتخذها الأونكتاد و/أو خطط لها لدعم الدول الأعضاء في إنعاش التجارة والصناعات بعد التغلب على الجائحة؛
- ويمكن إضافة بنود أخرى من جدول الأعمال، إذا سمح الوقت بذلك.

وسيعمم برنامج الجزء الأول في الوقت المناسب، وسيشمل بنود جدول الأعمال المحددة أعلاه، وكذا بنودا أخرى يمكن تناولها خلال الجزء الأول إذا سمح الوقت بذلك.

إجراء عدم الاعتراض الافتراضي
10 حزيران/يونيه 2020

2– انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

المقرر 555 ألف (د–67)

يقرر مجلس التجارة والتنمية، عملاً بمقرره 554 (د–67)، انتخاب السيد فيديريكو فيليغاس بلتران (الأرجنتين) رئيساً للمجلس في دورته السابعة والستين عن طريق إجراء عدم الاعتراض الذي اختتم في 23 حزيران/يونيه 2020.

إجراء عدم الاعتراض الافتراضي
23 حزيران/يونيه 2020

المقرر 555 باء (د–67)

يقرر مجلس التجارة والتنمية، عملا بمقرره 554 (د–67)، أن ينتخب، عن طريق إجراءات عدم الاعتراض، السيد واقف صديقوف (أذربيجان)، والسيد تشاد بلاكمان (بربادوس)، والسيد يوسفا أليو كاه (غامبيا)، والسيد مايكل غافي (أيرلندا)، والسيد جواد أمين منصور (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد سليم بدورة (لبنان)، والسيدة ميمونا كيبينغا تاريشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيدة شارلين فان دير بيك (النمسا)، والسيدة بريسيلا منساه (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والسيدة ديبورا ماريا بونسي أوغلديز (غواتيمالا) أعضاء في المكتب في دورته السابعة والستين.

إجراءات عدم الاعتراض الافتراضية
29 حزيران/يونيه 2020
1 تموز/يوليه 2020

3– جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين للمجلس

المقرر 556 (د–67)

قرر مجلس التجارة والتنمية، بناء على مقرره 553 (د–67)، المتخذ عن طريق إجراء عدم الاعتراض في 6 نيسان/أبريل 2020، ومقرره 554 (د–67)، وبعد إعمال إجراء عدم الاعتراض في الفترة من 25 إلى 29 حزيران/يونيه 2020، اعتماد جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين.

إجراء عدم الاعتراض الافتراضي
29 حزيران/يونيه 2020

4– الموافقة على الجدول الزمني لاجتماعات النصف الثاني من عام 2020

المقرر 557 (د–67)

نظراً للظروف الاستثنائية الناشئة عن مرض فيروس كورونا عام 2019، وعملاً بأحكام مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020، يقرر مجلس التجارة والتنمية، عن طريق إجراء عدم الاعتراض، الموافقة على الجدول الزمني المنقح لاجتماعات الأونكتاد للنصف الثاني من عام 2020.

إجراء عدم الاعتراض الافتراضي
30 حزيران/يونيه 2020

باء- الإجراءات المتعلقة بالبنود الموضوعية

1- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
(البند 11 من جدول الأعمال)

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر 558 (د-67)

إن مجلس التجارة والتنمية،

1- *يؤكد من جديد* الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني باعتباره أحد الأركان الأساسية الثلاثة لعمل الأونكتاد؛ ويشدد على أهمية التنسيق بين الأركان الثلاثة من أجل المساعدة المتسقة والمتعاضدة؛

2- *يسلط الضوء* على أهمية التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد دعماً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من منطلق الحرص على عدم ترك أي أحد خلف الركب؛ ويشدد على أهمية مشاركة الأونكتاد النشطة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعطي الأولوية في إطار دعمها للبلدان النامية لمجابهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019؛

3- *يعرب عن تقديره* للجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج؛ ويهيب بالأونكتاد أن يواصل جهوده؛

4- *يرحب* ببدء صياغة استراتيجية جديدة للتعاون التقني؛ ويهيب بالأونكتاد أن يضع الصيغة النهائية للاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وفي الوقت المناسب يدعو لاعتمادها وتنفيذها مباشرة بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

5- *يحيط علماً* مع التقدير بالزيادة في إجمالي المساهمات في الصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد عام 2019؛ ويرحب، على وجه الخصوص، بزيادة تركيز الموارد على أقل البلدان نمواً وعلى سبل جديدة للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، ويؤكد أهمية توافر تمويل ثابت وأكثر قابلية للتنبؤ من خلال تقديم مساهمات متعددة السنوات وغير مخصصة لتمويل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، ويكرر في الوقت نفسه تأكيد الحاجة إلى تحسين تطبيق مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالشفافية والمساءلة، وكذا الإدارة القائمة على النتائج؛

6- *يؤكد* الحاجة الملحة إلى معالجة الفجوة التمويلية لأنشطة الأونكتاد التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة، وتمكين المنظمة من إنجاز الولاية التي أناطها بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وضمان التمويل المستدام لتقديم التعاون التقني في الوقت المناسب بغية معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة في البلدان النامية؛ ولذلك، يدعو الأونكتاد إلى ضمان ما يلزم من تخصيص للموارد حسب الأولويات؛

7- *يشجع* أمانة الأونكتاد على مواصلة استكشاف سبل التمويل على المستوى القطري التي حُدِّدت في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل آليات التمويل الجماعي، لدعم المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي يقودها الأونكتاد.

الجلسة العامة 1198
28 أيلول/سبتمبر 2020

(ب) اختصاصات الفرقة العاملة

المقرر 559 (د-67)

إن مجلس التجارة والتنمية

إذ يشير إلى أن الفرقة العاملة قد أنشأها مجلس التجارة والتنمية وفقاً للفقرة 23 من قرار الجمعية العامة 1995(د-19)، وأن الفرقة هي هيئة فرعية تابعة للمجلس وفقاً للمادة 64 من النظام الداخلي للمجلس، وبناءً على ذلك فهي تخضع لهذا النظام وفقاً للفقرة 3 من المادة 64، حسب الاقتضاء،

وإذ يقر بأن الفرقة العاملة قد أنشأها المجلس لكي تضطلع بمهمة محددة، هي معالجة الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد،

يوافق، وفقاً لمقرره 540 (د-65)، على اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

الجلسة العامة 1198
28 أيلول/سبتمبر 2020

2- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا

الاستنتاجات المتفق عليها 560 (د-67)

إن مجلس التجارة والتنمية،

1- *يرحب* بالتقرير الصادر عن أمانة الأونكتاد المعنون 'تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2020: التنمية الاقتصادية في أفريقيا - التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا'؛

2- *يحيط علماً* بالرسالة الرئيسية الواردة في التقرير، ويكرر تأكيد أهمية مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والمسؤولية المشتركة عنها، ويعيد كذلك تأكيد الحاجة إلى تعزيز الممارسات الجيدة بشأن كشف الموجودات المسروقة واقتفاء أثرها واستردادها، بما يتماشى مع الفصل 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بوسائل منها المساعدة على توسيع نطاق المبادرات الأفريقية لمكافحة غسل الأموال؛

3- *يشير بقلق بالغ* إلى القيمة والأثر الكبيرين للتدفقات المالية غير المشروعة، والأنشطة التي تكمن وراء حدوثهما، على البلدان النامية، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، ويحيط علما بالتقدير المفزع البالغ 88,6 بليون دولار الوارد في التقرير؛

4- *يسلم* بأن التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما تلك التي يسببها التهرب الضريبي والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، تقلل من توافر الموارد القيِّمة للتنمية، وهي موارد حاسمة الأهمية للتعافي ما بعد مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال عام 2063 في البلدان الأفريقية؛

5- *يشير* إلى أن الاضطرابات الاقتصادية والتجارية الناجمة عن كوفيد-19 تؤكد كذلك الحاجة إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، لأنها تقوض قدرات البلدان على التصدي للصدمات العالمية عن طريق الحد من الحيز المالي والعملة الأجنبية المتاحة للتصدي للتحديات الإنمائية المستمرة؛

6- *يحيط علماً* بالنتائج التي خلص إليها التقرير والتي تؤكد ضعف النساء والأطفال تحديدا إزاء الآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها؛

7- *يقر* بأن البلدان النامية الغنية بالموارد، ولا سيما في أفريقيا، معرضة بوجه خاص للتدفقات المالية غير المشروعة، وأن هناك حاجة إلى زيادة الشفافية على امتداد سلاسل القيمة السلعية، ومن ثم يشجع الأونكتاد على دعم البلدان الأفريقية من خلال تحديد أفضل الممارسات وتقاسمها وتعزيز الأطر التنظيمية للتقليل إلى أدنى حد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

8- *يسلم* بضرورة وجود نهج متكامل ومنسق للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تقوم عليها هذه التدفقات، حتى وإن كانت مصادر التدفقات المالية غير المشروعة المختلفة تتطلب تحليلا مستقلا واستجابة سياساتية، مع التركيز على محدداتها وآثارها، وبأنه من المهم أيضا النظر في النزاهة المالية لأصحاب المصلحة المتعددين والعوامل الخارجية ومركزية المؤسسات الجيدة والحوكمة الرشيدة؛

9- *يسلم أيضاً* بأن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، على الصعيد المحلي، بما في ذلك التلاعب بقِيَم الفواتير التجارية في البلدان الأفريقية، سيتطلب أيضا، بيانات أفضل، بما في ذلك تبادل البيانات التجارية وتبسيط معايير الإبلاغ، وكذا ربط سجلات الجمارك والسجلات التجارية، ويسلم كذلك بالقيمة المحتملة للنظام الآلي للبيانات الجمركية للأونكتاد، ووحدته الجديدة لإنتاج المعادن وتصديرها، ونظام التقييم الإحصائي للنواتج المعدنية، وإضافة إلى ذلك يشجع الأونكتاد على مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في تحديث نظم الجمارك والمكوس من أجل ضمان تبادل أفضل وأكثر شفافية للبيانات؛

10- *يشير* إلى الدور الهام الذي تضطلع به مفوضية الاتحاد الأفريقي في مواصلة دفع جدول الأعمال القاري لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

11- *يسلط الضوء* على قيمة الجهود المتعددة الأطراف الجارية في القضايا الرئيسية المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي وتقاسم الأرباح والضرائب، ويؤكد أهمية التركيز على التنفيذ الفعال للصكوك القائمة، مثل العمل الهام الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وهيئاتها الإقليمية؛

12- *يدعو* شركاء أفريقيا في التنمية إلى مواصلة دعم القارة، بروح من المسؤولية المشتركة، في التصدي لتحديات التدفقات المالية غير المشروعة، والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا؛

13- *يطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل، في حدود ولايته والموارد المتاحة، البحث والتحليل بشأن قضايا التنمية في أفريقيا، ويشجع الأونكتاد على تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة ترتيب أولويات العمل المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة.

الجلسة العامة 1205
2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

3- التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

المقرر 561 (د-67)

يقرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة 1198 المعقودة في 28 أيلول/سبتمبر 2020، الامتناع عن اتخاذ إجراء بشأن التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من الآن فصاعداً، ما لم يقدم ممثل عن اللجنة التقرير السنوي إلى المجلس لينظر فيه. وبناء على ذلك، سيجري الإبلاغ بمقرر المجلس حسب الأصول.

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

1- وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة 1205 (الختامية) المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 25 أيلول/سبتمبر 2020 (انظر المرفق الثاني).

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا

2- أقر المجلس، في جلسته العامة 1205 (الختامية) المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 7 من جدول الأعمال التي عممت في نهاية الجلسة العامة 1204، المعقودة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (انظر الفصل الأول، الفرع باء أعلاه).

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

3- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1205 (الختامية) المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/67/2) الذي تم بحثه في الجلسة العامة 1195 المعقودة في 8 أيلول/سبتمبر 2020.

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

4- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1200 المعقودة في 29 أيلول/سبتمبر 2020، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/67/4).

التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

5- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة 1203 المعقودة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/67/5) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. ووفقاً لمقرر الجمعية العامة 445/47، سيشمل تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته السابعة والستين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

6- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة 1198 المعقودة في 28 أيلول/سبتمبر 2020، بالتقرير المتعلق بالدورة الثمانين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP/306، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها واعتمد مشروع المقرر الوارد فيه.

7- واعتمد المجلس كذلك الاختصاصات المقترحة، الواردة في التقرير، للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي (انظر الفصل الأول، الفرع باء، والمرفق الأول).

8- وأشار رئيس المجلس إلى أن اعتماد اختصاصات الفرقة العاملة ظل هدفاً لمدة 25 عاماً؛ وبالتالي كان اعتمادها تاريخياً.

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

9- في إطار البند 12 من جدول الأعمال، نظر مجلس التجارة والتنمية في بندين فرعيين.

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

10- أشار رئيس المجلس، في جلسته العامة 1198 المعقودة في 28 أيلول/سبتمبر 2020، إلى أن التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لم يكن متاحا في دورتها الثالثة والخمسين، لأن الدورة كانت قد اختتمت للتو.

11- وأشار الرئيس كذلك إلى أن تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ينبغي أن يقدم، على النحو المبين في الفقرة 10 من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة 2205(د-21)، إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو مجلس التجارة والتنمية للتعليق عليه أو الإدلاء بتوصيات بشأنه. وإذ وجه انتباه الأعضاء إلى أن المجلس لم يتمكن من الاستفادة من عروض التقرير السنوي لسنوات عديدة، نظراً لأن ممثلا للجنة لم يعد يحضر دورات المجلس، اقترح أن يمتنع المجلس عن اتخاذ إجراء بشأن التقرير السنوي في المستقبل، ما لم يقدم ممثل اللجنة هذا التقرير على النحو الواجب إلى المجلس للنظر فيه.

12- ووافق المجلس على عدم اتخاذ إجراء بشأن التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عندما لا يكون هناك ممثل للجنة لتقديمه إلى المجلس (انظر المقرر 561(د-67)).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

13- في الجلسة العامة 1198 أيضاً، أبلغ رئيس مجلس التجارة والتنمية المندوبين أنه نظراً لإرجاء الدورة الرابعة والخمسين للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية بسبب استمرار الجائحة، سيُنظر في التقرير في الدورة التنفيذية السبعين للمجلس.

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2019-2020، وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

14- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة 1196، بتقرير رئيس الهيئة الاستشارية بالنيابة للفترة 2019-2020.

15- وأعرب ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين عن تقديرهم لأنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد من خلال دورات إقليمية وأقاليمية تجريبية وقصيرة عن القضايا

الاقتصادية الدولية، وصفت بأنها ممتازة. وأثنى العديد من المندوبين على الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة في جمع المشاركين من الخريجين، من خمس مناطق نامية، لتبادل وجهات النظر عبر الإقليمية.

16- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن تطلعها إلى نتائج مقترحات مكان استضافة ما يأتي من الدورات التدريبية المنظمة بموجب الفقرة 166 في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشارت إلى أن إنشاء منبر أقاليمي يمثل فرصة لتبادل وجهات النظر والخبرات عبر الإقليمية بشأن مسارات التنمية المقارنة.

17- وأشادت مجموعة إقليمية أخرى بهيكل المناهج الدراسية وتركيزها المتكامل على الاقتصاد الكلي والرقمنة وتيسير التجارة وغير ذلك من المواضيع المترابطة. وقد هيأ محتوى البرنامج المشاركين بصورة أفضل لمعالجة مسائل التنمية.

18- وشددت مجموعة إقليمية أخرى على أهمية الولاية الواردة في الفقرة 166 ودعت إلى تعزيز البرنامج من خلال موارد إضافية، بما يعود بالفائدة على الاقتصادات النامية ويعزز المؤسسات الوطنية.

19- وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للبلدان المضيفة للدورات الإقليمية. وأشارت بعض الوفود إلى معالجة التحديات الاقتصادية الناجمة عن مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) في الدورات المقبلة.

20- وأشادت وفود عديدة بهيكل الدورات الإقليمية وبإدراج أهداف التنمية المستدامة. كما شددت على المعارف المكتسبة، مثل فهم الاتجاهات الاقتصادية، وأثرها على قدرة المشاركين على صياغة السياسات. ودعت الأونكتاد إلى مواصلة تنفيذ البرنامج في المناطق النامية ولفائدة الدبلوماسيين المقيمين في جنيف.

21- وأثنى أحد المندوبين على التنسيق بين الأونكتاد ووزارة خارجية كينيا، بما يمكّن واضعي السياسات ويعزز القدرات من خلال منهج دراسي متكيف مع أفريقيا.

22- وأشار ممثل كولومبيا إلى الوضع الحالي للبلد من حيث القدرة على استضافة الدورات الإقليمية، وأن كولومبيا ستقدم اقتراحاً إلى الأونكتاد للاستمرار بلداً مضيفاً لأمريكا اللاتينية والكاريبي.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة

الجلسة العامة الافتتاحية

23- أشار الرئيس المنتهية ولايته (أيرلندا)، في معرض التفكر في السنة الماضية التي قضاها في مجلس التجارة والتنمية، إلى التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي تغيرت بالضرورة مع ظهور الأثر الصادم لجائحة عالمية.

24- وإذا كانت العزلة ضرورية أحياناً في الوقت الحالي، فإن العمل المتعدد الأطراف أمر لا بد منه في جميع الأوقات. ولا يمكن مواجهة التحدي العالمي إلا معاً، كمواطنين عالميين. وقد عُقدت الدورة في عالم متغير يواجه تحديات متعددة ومترابطة تتمثل في الجائحة وأوجه عدم المساواة والنزاعات وتغير المناخ. فالمدى الكامل للأزمة الاقتصادية والمجتمعية الناشئة غير معلوم. وعند معالجة الأزمات، ينبغي أن ينصب التركيز على ضمان عدم رجوع العمل إلى الأساليب والآراء القديمة للعالم. وفي ظل التهديدات

التي تواجهها خطة التنمية، لا بد من تجديد قوة وأمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

25- ولقد أُنشئ الأونكتاد لضمان إمكانية تسخير النظام الاقتصادي العالمي بالكامل من أجل تحقيق الازدهار للجميع. ويمثل المؤتمر المقبل الذي يُعقد كل أربع سنوات فرصة لإثبات أن المؤسسة يمكن أن تكون متمسكة بجذورها، ووفية لمسؤولياتها، ومرنة بما يكفي لتوليد حلول تحويلية للتحديات العالمية الجديدة والمترابطة.

26- وقد كان عقد اجتماع تموز/يوليه عن بعد نجاحاً في حد ذاته، شأنه شأن الالتزام بعقد المؤتمر لدورة خامسة عشرة طموحة وهادفة، تتناول الموضوع المهم حقاً وهو: "من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع".

27- وستكون الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر التجارة والتنمية أول اجتماع عالمي رئيسي رفيع المستوى بشأن التنمية منذ ظهور كوفيد-19. وإن الخيار الوحيد القائم هو الاتحاد لإيجاد سبل التغلب على أوجه عدم المساواة وأوجه الضعف المتزايدة، والتي تجلَّت واشتدَّت نتيجة الصدمة غير المتوقعة للجائحة.

28- وللقيام بذلك، لا بد للدول الأعضاء من العمل لتجاوز الانقسامات الأيديولوجية والتاريخية. ومن دون التخلي عن المبادئ، يتعين أن يكون نهج العمل واقعياً وعالمياً في الوقت نفسه. ولا بد للدول الأعضاء من أن تحترم بعضها البعض في جميع الأوقات في عالم متغير ولا يمكن التنبؤ به، وأن تعمل على أساس مبدأي المساواة والاحترام المتبادل المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة. وسيتطلب النهج المتبع لعقد الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر في بربادوس إرادة حقيقية لتحقيق النتائج، وليس للاجتماع فقط، كي تُوضَّح للعالم الكيفية التي يمكن بها لتعددية الأطراف أن تتجاوز توقعات المشكّكين وأن تسهم إسهاماً حقيقياً في الاستجابة العالمية. ومنذ عام، أفاد المجلس بأنه لا يمكن تفويت الفرصة التي تتيحها الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وقد تأكد ذلك بمزيد من الوضوح في بداية تموز/يوليه 2020.

29- وأفاد الرئيس الجديد (الأرجنتين) لمجلس التجارة والتنمية بأنه بعد الموافقة على موضوع الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر وإنشاء اللجنة التحضيرية، ورغم التأخيرات والتعقيدات التي نجمت عن الإغلاق التاريخي الناتج عن الجائحة، بدأت المجموعات الإقليمية والوفود الأعمال التحضيرية الموضوعية وكانت على وشك الانتهاء من الورقات التي تبيّن فيها مواقفها. وأثناء تعديل الأعمال التحضيرية للمؤتمر، من المهم القبول بأن عالم المستقبل سيختلف اختلافاً كبيراً بطرق غير مفهومة تماماً حتى الآن.

30- وعند إعادة تقييم العالم لإعادة بنائه، من الضروري التحلي بالشجاعة في الأوقات الصعبة على البشرية وتجاوز مناطق الراحة والمصالح الفردية من أجل الإيمان بضرورة دعم الصالح العام ومستقبل الجميع.

31- وفي الوقت الراهن، تُطرَح التحديات أمام تعددية الأطراف عموماً وأمام النظام التجاري الدولي خصوصاً. ولا بد من مواجهتها بشكل جماعي لتفادي قلب الإنجازات المضنية لتعددية الأطراف التي تحققت على مدى عقود، والتي ترسخت في مبادئ اكتُسبت بشق الأنفس.

32- وقال الرئيس الجديد إن الأمر يستلزم الثقة بحسن نية الشركاء، ودعا إلى الصراحة والإنصاف في الاستماع إلى انشغالات الآخرين وتبنيها. وردد دعوة سلفه إلى مراعاة احتياجات وانشغالات الآخرين وشجع على الإيمان بـ "اختلاف الآخر" كقيمة من القيم الأساسية لعالم ما بعد كوفيد-19. وإن الحوار البناء بين جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد، الذي يعكس الترابط المتبادل، ينبغي أن يرتكز على المصالح والمنافع المشتركة للبلدان المتقدمة والنامية من أجل تقوية التعاون الدولي وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن شأن التهرب من العمل البناء أن يزيد من إضعاف الثقة بالتجارة الدولية والنظام الاقتصادي بصورة عامة والمؤسسات المتعددة الأطراف بصورة خاصة.

33- وقد أبرزت الأزمة مواطن ضعف النظم الصحية والهياكل والآليات التي تعتمد عليها الاقتصادات. وزادت التكلفة البشرية للجائحة وسلسلة العواقب غير المتوقعة وغير المقصودة للخيارات السياساتية من تأكيد ضرورة التعاون والتنسيق الدوليين.

34- ولا يزال العديد من البلدان النامية يواجه تحديات على جميع المستويات بسبب عدم اليقين والصعوبات التي تتسم بها البيئة الاقتصادية العالمية وأنظمة التجارة. ولا بد من نُهُج لتصحيح الاختلالات النسقية التي تمنع البلدان النامية من المشاركة الكاملة والمفيدة في التجارة الدولية. ويبقى ضمان بيئة وهيكلة اقتصادية عالمية مواتية وداعمة أمراً بالغ الأهمية. ومن الضروري أيضاً التشديد على أهمية تحسين الظروف المحلية لتعزيز الاستدامة.

35- وستكون الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر من أهم المؤتمرات المتعددة الأطراف المعنية بالتنمية في عالم ما بعد الجائحة وستشكل فرصة مثالية للعودة إلى الأساسيات، مع ضمان أن يقدم الأونكتاد المساهمة الضرورية في إعادة البناء، وأن يكون بالتالي وفياً للإرث الذي تركه راؤول بريبيش وآخرون في عام 1964.

36- وذكر الرئيس الجديد كذلك أنه يود أن يواصل الأونكتاد التركيز على القضايا القديمة العهد مثل الديون والتمويل الدولي، والاستثمار، والتحويل الهيكلي والتصنيع، والنقل واللوجستيات، والشؤون الجنسانية، وتيسير التجارة، والاتجاهات والأنظمة التجارية، فضلاً عن القضايا الناشئة المتعلقة بالتكنولوجيا، والابتكار، والدور المتنامي للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، من بين قضايا أخرى.

37- وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي نتجت عن جائحة كوفيد-19، وأزمات الديون السيادية التي تلوح في الأفق، أصبحت من الاستعجالي أكثر من أي وقت مضى التعاون على الصعيد الدولي لحل مشكلة أعباء الديون التي لا يمكن تحملها. وإن إيجاد طريقة منظمة ومنسقة ومتعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون التي لا تستطيع البلدان تحملها هو حقاً أمر في مصلحة الجميع. وما لم يحدث ذلك، فسوف يتأثر المجتمع الدولي والمنظمات الدولية التي تمثل العمود الفقري للهيكل المالي الدولي بسلسلة من حالات التخلف عن سداد الديون السيادية. وأشاد الرئيس الجديد بالجهود التي بُذلت بالفعل للتخفيف من حدة أكثر المشاكل إلحاحاً فيما يتعلق بديون أفقر البلدان في إطار مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق خدمة الديون، ومع ذلك من الضروري بذل مزيد من الجهود لضمان قدرة جميع البلدان على تحمل الديون على الأمدين المتوسط والطويل.

38- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين عن تقديرهم لرئيس المجلس المنتهية ولايته لما تحقق من إنجازات خلال فترة ولايته، ولا سيما في سياق التحضير للمؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات، بما في ذلك عند بداية ظهور الجائحة. ورحبوا بالرئيس الجديد للمجلس وأعربوا عن دعمهم واستعدادهم للتعاون خلال العام المقبل الحافل بالأعمال.

مناقشة عامة

39- جرت المناقشة العامة في 7 أيلول/سبتمبر 2020. وأدلى المتكلمون أدناه ببيانات: ممثل زامبيا، متكلماً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل أنغولا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل المغرب؛ وممثل جمهورية كوريا؛ وممثل باكستان؛ وممثل لبنان؛ وممثل أذربيجان؛ وممثل بربادوس، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل

كازاخستان؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل إسبانيا؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل كوبا؛ وممثل ميانمار؛ وممثل إكوادور.

40- وركز الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، على الكيفية التي يسعى الأونكتاد بها إلى التغلب على العاصفة المتنامية لجائحة كوفيد-19 ومواصلة تقديم المساهمات اللازمة لتحقيق الإنعاش، لا سيما من حيث تخطيط البرامج وعملية الميزانية. وحتى قبل أن تظهر الجائحة، فقدَ الأونكتاد بسبب أزمة السيولة 15 في المائة من ميزانيته لعام 2019 وواجه قرار تجميد التعيينات، وهو ما يعني مواصلة العمل بمستوى أقل من الموارد على مدار السنة. وكيما يتسنى للأونكتاد مواصلة تنفيذ ولاياته بفعالية، ينبغي أن يكون قادرا على الاحتفاظ بحد أدنى من الموظفين الأساسيين الذين يستوفون شروط الخبرة الاقتصادية المتطورة والمعرفة المؤسسية. ورحب أيضاً بفكرة اقترحتها الدول الأعضاء لعقد دورة تحضيرية غير رسمية جديدة من أجل تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة لإعداد الخطة البرنامجية، وكفالة إعراب الدول الأعضاء عن آرائها في مرحلتي التخطيط والإنشاء والالتزام بها. والفكرة هي ثمرة مشاورات بين جنيف ونيويورك بشأن اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية. وأشار إلى الجهود الإضافية المبذولة وفقا لعملية الإصلاح الإداري والتي تتمثل في نقل وظيفة الرصد، التي كانت منوطة سابقاً بعهدة وحدة التقييم والرصد، إلى دائرة إدارة الموارد وتعزيز قابلية برنامج عمل الأونكتاد للتقييم، فضلاً عن العمل بنظام الإدارة القائمة على النتائج.

41- وقال ممثل مجموعة إقليمية إن المجتمع العالمي يواجه نوعاً من أصعب التحديات الصحية والاقتصادية التي شهدها العالم منذ ما يقرب من قرن من الزمان. وأكد أن جائحة كوفيد-19 بيّنت بوضوح أن البلدان النامية ليست الأكثر عرضة للآثار الضارة للأزمة فحسب، بل إن العديد منها شهد أيضاً تآكل سنوات من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فترة زمنية قصيرة. وسلط معظم الوفود الضوء على الآثار المعرقلة والطويلة الأمد للأزمة على عدد من القضايا، مثل تفاقم عدم القدرة على تحمل أعباء الديون، واتساع الفجوة الرقمية، وقلة الهياكل الأساسية الرقمية، وتدهور القطاع السياحي، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، وتزايد أوجه عدم المساواة في الأنشطة المتصلة بالتجارة. وفي هذا الصدد، دعت مجموعة إقليمية أخرى إلى الوفاء بالالتزامات لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات غير المسبوقة التي أفرزتها الجائحة وأثرها السلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. ودعت مجموعة إقليمية أخرى كذلك إلى تقديم الدعم الكافي اللازم إلى البلدان النامية بطريقة غير تمييزية وغير مقيدة وبروح من التضامن والتعددية.

42- وقال ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وعدد من المندوبين إن الأزمة الصحية لا تزال تعرقل التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات منسقة عالمياً، وشددوا على أن العمل في إطار تعددية الأطراف لا يزال يشكل عنصراً مهما. وأعربت عدة مجموعات إقليمية وأحد المندوبين عن التقدير للإجراءات الفورية التي اتخذها الأونكتاد منذ اندلا ع أزمة كوفيد-19، مشيرين إلى الدور المركزي الذي يؤديه الأونكتاد في جهود الإنعاش وإعادة البناء باعتباره الجهة المكلفة بمساعدة البلدان النامية على الاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، حثت بعض المجموعات الإقليمية ومندوب آخر الأونكتاد على تكثيف الجهود لمساعدة البلدان النامية في تحقيق تطلعاتها الإنمائية وإيلاء الاهتمام للفئات الضعيفة بوجه خاص، مثل أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان المتوسطة الدخل، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، فضلاً عن الاستعداد لمواجهة الأزمات في المستقبل. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على أهمية أن يُبقي الأونكتاد الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل والمتمثلة في

تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة مدرجةً في جدول أعماله، باعتبار ذلك من الأهداف التي تقع في صميم الولاية المنوطة به.

43- وأفادت وفود عديدة بأنها تتطلع إلى نتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإلى أن يُعهد إلى الأونكتاد بالولايات والموارد الكافية لكي يتمكن من الاستجابة لهذه التحديات العالمية، وسلط بعض الوفود الضوء على ضرورة تكيّف الأونكتاد لكفالة دوره الهام في جميع المواضيع الإنمائية وفقاً لولايته. وأعربت مجموعة إقليمية عن أملها في أن تشكل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر لحظة حاسمة بالنسبة لمستقبل المنظمة، لا سيما في ضوء بعضٍ من أخطر التحديات التي تواجه تعددية الأطراف والاقتصاد العالمي. ودعت بعض المجموعات الإقليمية أيضاً إلى مؤتمر يفضي إلى تحول حقيقي وإلى العمل من خلال الآلية الحكومية الدولية لبلورة رؤية مشتركة واستشرافية وعملية للمنظمة.

44- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن قلقها إزاء أزمة السيولة الحالية والقيود المفروضة على الميزانية، مما يحد من قدرة الأونكتاد على إنجاز ولايته، وحثت الشركاء الآخرين على الوفاء بالتزاماتهم. ولضمان الاستخدام الكفؤ للموارد التي تتزايد شحتها، دعت بعض الوفود الأونكتاد إلى الاستفادة من العبر المستخلصة ومن الإدارة القائمة على النتائج في إطار أركان عمله الثلاثة، وإعطاء الأولوية للعمل في المجالات الأكثر فائدة من حيث بناء توافق الآراء، واستيعاب توصيات البحوث والسياسات وفعالية المساعدة التقنية. وتطرقت بعض المجموعات الإقليمية إلى عملية الميزانية داخل الأونكتاد، مؤكدةً على أهمية تحقيق الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإعادة تخصيص الأموال، لمجابهة الجائحة مثلاً، وذلك من خلال الاتصال الفعال بين قيادة الأونكتاد والدول الأعضاء، كجزء من العمل على مواصلة تحسين الإدارة والكفاءة والشفافية والمساءلة داخل الأونكتاد.

باء- التقرير السنوي للأمين العام

(البند 2 من جدول الأعمال)

45- أدلى الأمين العام للأونكتاد بملاحظاته الافتتاحية وقدم، استناداً إلى *تقرير الأونكتاد السنوي لعام 2019*، عمل الأونكتاد إلى مجلس التجارة والتنمية في ضوء الجائحة الصحية العالمية الأخيرة. وكان العمل الذي يقوم به الأونكتاد قد أرسى بالفعل أساس التصدي للجائحة. وقدر الأونكتاد انخفاضاً في التجارة العالمية بنحو 20 في المائة (أي ما يعادل 6 تريليونات دولار تقريباً) وتراجعاً في الاستثمار بنسبة 40 في المائة (أو 4,4 تريليون دولار) في عام 2020. والأزمة تضرب أشد ما تضرب البلدان والأشخاص الأكثر ضعفاً، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 70 مليون شخص آخر ممن يعيشون في أقل البلدان نمواً سيُدفعون إلى الفقر المدقع، وتتسع إلى أبعد ممن هم أكثر فقراً لتشمل من هم أكثر هشاشة، ومن جملة ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، والنساء والمشاريع الصغرى، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

46- واتفق ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على أن للجائحة آثاراً مدمرة وسلطوا الضوء على الدور الحيوي للأونكتاد في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء القدرة على الصمود الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة. وطلبت إحدى المجموعات الإقليمية تعاون الأونكتاد من أجل بدء دراسة تقييمية للبلدان الأفريقية بشأن أثر الأزمة الصحية وسبل إنعاش اقتصادات أكثر البلدان تضرراً. ودعت مجموعة إقليمية أخرى والعديد من المندوبين إلى تخفيف عبء الديون وتقديم المشورة إلى البلدان النامية بشأن قضايا الديون، نظراً للتحديات التي تواجهها من حيث ارتفاع تكاليف الديون والتمويل غير الموفى به لأهداف التنمية المستدامة. وقال عدة مندوبين إن الزيادة الأخيرة في النزعة الأحادية والشعبوية القومية أثرت على

التجارة، وإن الوقت بالغ الأهمية لكي يواصل الأونكتاد العمل بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف لمساعدة البلدان على الحد من عدم المساواة.

47- وأشاد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بعمل الأونكتاد، في حين شددت مجموعة إقليمية أخرى على ضرورة بذل مزيد من الجهود من حيث تركيز الموارد وجهود الإدارة لتحسين الحوكمة والمساءلة والشفافية والفعالية في عمل الأونكتاد. وأعرب بعض المجموعات الإقليمية وعدد من المندوبين عن تقديرهم للعمل البحثي الذي يقوم به الأونكتاد ولكنهم شددوا على ضرورة مراعاة السياق الوطني والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية في التوصيات السياساتية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت مجموعة إقليمية والعديد من المندوبين إلى أهمية وجود استراتيجية للتعاون التقني وتمويل أكثر استقراراً من الموارد الخارجة عن الميزانية لأغراض التخطيط الطويل الأجل.

جيم- الإجراءات التي اتخذها الأونكتاد و/أو خطّط لها لدعم الدول الأعضاء في إنعاش التجارة والصناعات بعد التغلب على الجائحة

(البند 3 من جدول الأعمال)

48- قالت نائبة الأمين العام للأونكتاد إن العواقب الاجتماعية الاقتصادية الكبيرة التي خلفتها الجائحة كشفت عن حدود العولمة المفرطة وعن مخاطرها وثغراتها وسرّعت من وتيرة التغيّرات الهائلة الحاصلة في سلاسل القيمة العالمية، والاقتصاد الرقمي، وقدرة البلدان النامية على تحمل الديون. وفي إطار ركن البحث والتحليل الذي يقوم به الأونكتاد، شملت الأعمال المضطلَع بها بشأن الأزمة مجالات التجارة، والاستثمار، والديون والتمويل، والاقتصاد والتكنولوجيا الرقميين، والتحليلات القطاعية، والاقتصاد الأزرق، والآثار البيئية، والمنافسة وحماية المستهلك، والمساواة بين الجنسين. والأعمال جارية وسيتضمنها منشور على نطاق الأمانة يركز على التوصيات المتعلقة بالانتعاش من هذه الجائحة في مجال التجارة والتنمية. وفي إطار ركن بناء توافق الآراء، أبرزت نائبة الأمين العام أن الآلية الحكومية الدولية قد تكيّفت مع الوسائل الافتراضية للعمل وأرجأت الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وجرى بسرعة تكييف المشاريع المدرجة في إطار ركن التعاون التقني لتتلاءم مع حالة الجائحة، مثل تكييف الطريقة التي يدعم بها النظام الآلي للبيانات الجمركية تدابيرَ السلطات الجمركية للتصدي للجائحة، وإعادة توجيه مشاريع حساب التنمية والمشاريع التي تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في غرب آسيا. وشمل دور الأونكتاد في جهود التصدي المبذولة على نطاق الأمم المتحدة أنه واحد من ست وكالات كُلفت بإدارة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي للعواقب الاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-19.

49- وأبرزت بعض المجموعات الإقليمية الآثار المدمرة التي خلفتها الجائحة في البلدان النامية وعلى الصعيد العالمي. فذكرت أنه حتى قبل تفشي الجائحة، لم يكن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يسير على الطريق الصحيح، وأن هناك تأخراً كبيراً في تحقيقها حالياً، نظراً للتحديات الإنمائية التي تواجهها بلدان نامية عديدة فعلاً. ووصفت مجموعات إقليمية عديدة بطرق مختلفة التحديات التجارية والإنمائية التي فاقمتها الجائحة، ومنها الديون التي لا يمكن تحملها، والقدرات الإنتاجية المحدودة والقيود الهيكلية، والفجوات الرقمية الآخذة في الاتساع، وأسواق العمل غير الرسمية، وخطر الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

50- وسلطت عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين الضوءَ على تعطيل هذه الجائحة للتجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية، وعلى النقص الحاصل في السلع الأساسية والأغذية، وانخفاض الإيرادات المتأتية من الخدمات، مثل السفر والسياحة، ومن التحويلات المالية، وعلى خطر إغلاق

العديد من الأعمال التجارية الصغيرة أبوابَها أو إعلان إفلاسها. وأشارت عدة وفود أيضاً إلى الآثار غير المتناسبة التي بدت على البلدان النامية الشديدة الضعف، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى أفريقيا والبلدان المتوسطة الدخل.

51- وسلط العديد من المندوبين ومجموعة إقليمية واحدة الضوء على تدابيرهم الوطنية والإقليمية المتخذة للتصدي لكوفيد-19، بينما ذكرت مجموعة إقليمية أخرى وبعض المندوبين أن الأزمة تؤكد الحاجة إلى المضي قدماً في جهود التعاون الإقليمي مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

52- ودعا العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين الأونكتاد إلى تكثيف الجهود لدعم احتياجات البلدان النامية المتصلة بالجائحة، بما في ذلك دعم القدرات الإنتاجية على الصمود، وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية والزراعية الإقليمية، وتعبئة الموارد للنظم الصحية. وأشاروا أيضاً إلى الدعم في مجال تعبئة التمويل، بما في ذلك تعبئة الموارد بشروط ميسَّرة وموارد مصرف التنمية، وجذب الاستثمار واسترداده، وتأمين تخفيف عبء الديون، وتيسير التجارة، وتعزيز التحول الرقمي، وإدماج سلاسل القيمة، والتصدي للتحديات القائمة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل مصائد الأسماك والسياحة، فضلاً عن الحرص على ألا يكون الانتعاش أعمى جنسانياً وأن يكون متوافقاً مع الاستدامة على المدى الطويل. ودعت إحدى المجموعات الإقليمية أيضاً إلى مواصلة رصد تدابير التجارة والاستثمار، ولا سيما التدابير المتخذة من جانب واحد.

53- وسلطت عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين الضوء على النوعية العالية للعمل التحليلي الذي قام به الأونكتاد أثناء الجائحة وعلى أهمية مواصلة تقديم البحوث والتحليلات والخيارات السياساتية للبلدان النامية في الوقت المناسب، مشيرين إلى الدور الهام الذي ينبغي أن يؤديه الأونكتاد في إعادة البناء على نحو أفضل، وأعربوا عن تطلعهم إلى تلقي تقرير الأمانة عن تدابير التصدي لكوفيد-19 والانتعاش منه. ودعا بعض الوفود الأونكتاد إلى مواصلة تركيز أنشطة التعاون التقني على دعم التصدي للجائحة.

54- وأشار بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى أهمية مواصلة المناقشات باستخدام الوسائل الرقمية، وذلك مثلاً من خلال الحوارات على مستوى السفراء وتبادل أفضل الممارسات، وشددوا على أن الأونكتاد لا يزال يشكل منبراً قيّماً للمجتمع الدولي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التصدي للأزمة من أجل تيسير الانتعاش الاقتصادي. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن قلقها لأن المندوبين انتظروا أربعة أشهر أن يكلمهم الأمين العام ليُطلعهم على طريقة تكييف الأونكتاد لعمله في مواجهة الجائحة. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى زيادة التنسيق للمساهمة في التصدي بشكل شامل من جانب الأونكتاد، بما في ذلك عن طريق تركيز أنشطة التعاون التقني على التدابير التجارية والاقتصادية والاستثمارية لتعزيز الانتعاش في النشاط الاقتصادي الحقيقي، مثل دعم المشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

دال- العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

(البند 4 من جدول الأعمال)

55- في افتتاح المناقشة، أشار الأمين العام للأونكتاد إلى ضرورة إرساء أسس العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر على طرق عمل ما بعد الجائحة، مشيراً إلى استئناف الاجتماعات الحضورية باستخدام البروتوكولات الصحية المناسبة. وتواجه البلدان النامية تحديات متزايدة في تمويل تعافيها من الأزمة بينما تظل ملتزمة بأهداف التنمية المستدامة. وحث الدول الأعضاء على عدم تكرار تجربة الدورة الثانية عشرة للمؤتمر، عندما جرت مفاوضات متعمقة بشأن برنامج عمل الأونكتاد بينما

كانت تتلاطم أمواج أزمة مالية عالمية، ولكن عواقب تلك الأزمة لم تُدخل بالكامل في الوثائق الختامية للمؤتمر. وهكذا، كان على الوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر أن تبدي القيادية في الانتعاش على نحو أفضل. وذكّر المندوبين بأن هذه الجائحة تمثل نقطة انعطاف في تحول الاقتصاد العالمي الجاري منذ الانتعاش البطيء من الأزمة المالية العالمية، مشيراً إلى تصاعد القومية الاقتصادية والاتجاهات نحو تفكيك العولمة. ويجب أن تكون التحديات السريعة التطور موضع تركيز في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، وهي تتطلب عقد مؤتمر وزاري يليق بتقاليد الأونكتاد التي تبلورت منذ عام 1964. وأخيرا، أكد من جديد إخلاصه لواجبات ومسؤوليات منصبه في السنة الأخيرة من ولايته.

56- وأعربت مجموعة إقليمية واحدة ومندوب واحد عن رضاهما عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر، وأشارا إلى أن موضوع المؤتمر هو الآن أكثر أهمية، نظراً لجائحة كوفيد-19. وأعرب بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين عن أملهم في أن يكون للمؤتمر أثر غير مسبوق وأن يظل مؤتمراً حضوريا ذا توجه إنمائي وعلى المستوى الوزاري بالكامل وبإعلان من مستوى وزاري ذي ثقل سياسي حقيقي.

57- وأشار العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين إلى أن إعداد ورقات المواقف جار، ويركز بشكل مختلف على التغلب على التهديدات التي تواجه تعددية الأطراف، والتحديات الناشئة مثل الجائحة الحالية، والحاجة إلى تعزيز التحول الهيكلي، والتغلب على الهشاشة البيئية، وتحديات الفجوة الرقمية، وتعبئة التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك التغلب على الهشاشة أمام الديون والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، ومعالجة أوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب كوفيد-19 والاعتماد على السلع الأساسية، وكذلك معالجة التزامات المعونة غير الموفى بها.

58- وأشارت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى الأعمال غير المنجزة لمافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2) واستمرار أهمية أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لعمل الأونكتاد حتى عام 2030، ولا سيما بالنظر إلى العقبات التي تعترض التقدم والتي تفاقمت بسبب الوباء، وكذا الطموحات التي لا تزال قائمة بزيادة تنشيط الآلية الحكومية الدولية. ودعت بعض المجموعات الإقليمية الأخرى وعدة مندوبين الأونكتاد إلى مكافحة الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة، مع الإصرار على عدم إضعاف الولاية الحالية للأونكتاد. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن يقوم المؤتمر بتشخيص أوجه القصور وتحديد محور تركيز استراتيجي مستقبلي للأونكتاد.

59- وأصرت إحدى المجموعات الإقليمية على ضرورة النظر إلى ما وراء قصر الأمم لمد الجسور بين العناصر المادية والافتراضية للمناسبات التحضيرية التي قد تشمل حلقة دراسية شبكية افتراضية على الطريق إلى مؤتمر حضوري في بربادوس. ودعا أحد المندوبين إلى صيغة بديلة للمؤتمر. وأوضح ممثل البلد المضيف أنه يجري تناول القضايا المتعلقة بالأمن والصحة فيما يجري تناوله بتنسيق وثيق مع أمانة الأونكتاد وأن بربادوس لا تزال ملتزمة بمؤتمر تشارك فيه شخصيا جميع الوفود على المستوى الوزاري.

هاء- الاستثمار من أجل التنمية: الإنتاج الدولي فيما بعد الجائحة

(البند 5 من جدول الأعمال)

60- قدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي فيما بعد الجائحة*، الذي ركز على هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب كوفيد-19 وعلى آفاق الإنتاج الدولي حتى عام 2030. وسلط الضوء على الاتجاهات في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، المدرجة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020* وفقاً لقرار الجمعية العامة 199/74، والمشار إليها في خطة عمل الأونكتاد التي تنطوي على "دفعة كبيرة" في استثمارات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة.

61- وقدم كبير الخبراء الاقتصاديين في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ورئيس الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار مزيداً من الأفكار المتعمقة بشأن تحديات وفرص النهوض بالاستثمار أثناء انتشار الجائحة وما بعدها. وأثارا شواغل بشأن تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر وتزايد الحمائية.

62- وأثنى ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين على التحليل العالي الجودة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي الذي أجراه الأونكتاد، وكذلك على *مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار ورصد الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة*. وشددت إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية تحليل آفاق الاستثمار في الوقت المناسب والنهج القائم على الصناعة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020*، وكلاهما أساسي لصياغة استجابات سياساتية مصممة حسب الحاجة. وأعربت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين عن القلق إزاء تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر في سلاسل القيمة العالمية وعلى القطاعات التي تضررت بشدة من هذه الجائحة. وأيدت عدة مجموعات إقليمية ومندوبين "دفعة كبيرة" للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

63- وخلال المناقشات، قالت عدة وفود إن الاتجاه التنازلي في الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر السلبي للجائحة يتطلبان بذل مزيد من الجهود لتحسين أطر سياسات الاستثمار ومبادرات تشجيع الاستثمار وتيسيره. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين إلى استعراضات الأونكتاد لسياسات الاستثمار، وإلى برامج تشجيع الاستثمار، وإلى العمل الاستشاري المتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة. ونوهت بعض الوفود بوضع معاهدات استثمار ثنائية نموذجية وبروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشارت مجموعة إقليمية واحدة وعدة مندوبين إلى استخدام إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وخريطة الطريق المتعلقة بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. كما أشارت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إلى أهمية تيسير الاستثمار، منوهين بأدوات الحكومة الإلكترونية للأونكتاد.

64- ونوهت عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين بقيادية الأونكتاد في مجال الاستثمار من أجل التنمية، وطلبوا إلى الأونكتاد مواصلة القيام بهذا الدور، مشددين على أهمية تحديد فرص جديدة للاستثمار من أجل التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمشاريع الصغيرة والنساء. وفيما يتعلق بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعبئة الأموال للقطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية.

واو- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة

(البند 6 من جدول الأعمال)

65- شدد مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد، في عرضه *تقرير التجارة والتنمية لعام 2020: من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع - تجنب ضياع عقد آخر*، على الأثر غير المتناسب للجائحة على البلدان النامية، مما أدى إلى تفاقم المعوقات القائمة من قبل أمام تحقيق أهدافها الإنمائية. ومن بين العقبات مستويات الديون التي لا تستطيع تحملها، وعدم كفاية الاستثمار، وعدم المساواة المفرطة، والتدهور البيئي. وفي مواجهة هذه التحديات، عرضت في التقرير مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة، تركز على الوظائف والأجور، والإنفاق العام القوي والمطرد، والتدابير الضريبية التصاعدية، وتنويع الإنتاج. وأخيراً، سلط التقرير الضوء على ضرورة إحياء تعددية الأطراف من أجل توفير الحيز السياساتي والدعم المالي اللذين تحتاجهما البلدان النامية للتقدم نحو تحقيق أهدافها الإنمائية.

66- وقدم فريق مناقشة، يتألف من وزير الاقتصاد الأرجنتيني ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، آراء متعمقة بشأن المسائل الرئيسية التي تناولها التقرير.

67- وشدد العضو الأول لفريق المناقشة على مختلف سمات تقرير عام 2020، بما في ذلك التحليل القوي للحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، والبدائل التي قُدمت للمستقبل، وعرض وتحليل التحديات التي تواجهها البلدان النامية حالياً. وأعرب عن تأييده للإصرار الوارد في التقرير على ضرورة اضطلاع الحكومات بدور أكثر فاعلية في الاقتصاد من أجل ضمان تعاف دائم وعادل ومستدام من الجائحة. وأعرب العضو الثاني لفريق المناقشة عن تأييده للاقتراح الوارد في التقرير بإعادة صياغة هيكل حوكمة النظام الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة والديون والضرائب والتمويل. وأعرب عضوا فريق المناقشة عن دعمهما للدعوة الواردة في التقرير إلى إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة القائمة والمستحدثة حديثا وإنشاء سلطة عالمية للديون.

68- وأشاد عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بالعمل الذي قُدم في طبعة 2020 من التقرير، وأشاروا إلى الأهمية الخاصة التي يشكلها وضع التقرير للتحديات الهائلة التي تواجه البلدان في البيئة الراهنة في سياقها.

69- وأعرب مجموعة إقليمية وعدة مندوبين عن تأييدهم لما ورد في التقرير من تحذير من العودة إلى الوضع القائم قبل الجائحة، كما أعربوا عن تأييدهم النداء الوارد في التقرير لتفادي تخلٍّ مبكر عن سياسات التوسع المالي التي أخذت بها الحكومات استجابة للوباء، أمام شبح عقد ضائع بالنسبة للبلدان النامية.

70- وشددت عدة مجموعات إقليمية على أهمية التعاون الدولي في تمكين البلدان من "التعافي بشكل أفضل" من هذه الجائحة، وعلى وجه التحديد دور الأونكتاد والأمم المتحدة ككل في تنسيق استجابة متعددة الأطراف للتحدي العالمي. وأكدت إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية دور الأونكتاد المتجدد، بوجه عام، في مجال المساعدة والتعاون التقنيين، ولا سيما في تمويل التنمية.

71- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن قلقها بشأن مسألة إتاحة التقرير في الوقت المناسب لكي تستعرضه الدول الأعضاء. وينبغي أن تكون هذه التقارير متاحة قبل أربعة أسابيع من المناقشة في دورة من دورات المجلس.

72- واقترح أحد المندوبين أن ينظم الأونكتاد سلسلة من الدورات الاستثنائية لمواصلة مناقشة التوصيات السياساتية الواردة في التقرير وبمشاركة خبراء من الدول الأعضاء وكذا المنظمات الدولية. وأعربت أمانة الأونكتاد عن استعدادها لتنظيم هذه الدورات.

زاي- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا

(البند 7 من جدول الأعمال)

73- قدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بالأونكتاد، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2020: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا*، الذي ركز على نطاق التقرير، وفهم التدفقات المالية غير المشروعة، والبيانات والمنهجية المستخدمة، والرسائل الرئيسية والتوصيات السياساتية. وقال إن التدفقات المالية غير المشروعة مسؤولية جماعية. ولمجابهة التحديات، رُتبت التوصيات السياساتية للتقرير حول خطة من 10 نقاط من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، حيث تتمحور

حول أهداف التنمية المستدامة، مع توجيه سياساتي يركز على ركائز التنمية المستدامة الثلاث، وكذا مؤسسات وإجراءات محددة لأصحاب المصلحة المعنيين.

74- ورحبت إحدى المجموعات الإقليمية بالتقرير، معترفة بتعقيد تحليل مثل هذا الموضوع، وأحاطت علماً بتوصيات التقرير. وبينما رحبت مجموعة إقليمية أخرى بتقرير الأونكتاد، دعت إلى بذل جهود متضافرة في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، ولا سيما التهرب الضريبي والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي الوقت نفسه أشارت بعض المجموعات الإقليمية إلى قرارات الجمعية العامة 213/71 و207/72 و222/73 و206/74 بشأن مكافحتها. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إنه من الضروري، في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ضمان استرداد الأصول المسروقة وإعادتها بسرعة، حيث أنها لا تزال من الأولويات الرئيسية للاتحاد الأفريقي، ودعت إلى تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي. وأوصت مجموعة إقليمية أخرى بمشاركة قوية لجميع الجهات الفاعلة، بما فيها الأونكتاد، من أجل تحسين المساءلة والشفافية والنزاهة المالية، لأن المسألة مسؤولية مشتركة. وأكدت المجموعة الإقليمية أهمية التركيز على التنفيذ الفعال للصكوك القائمة والاستفادة من الأطر ذات الصلة، مثل إطاري فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وذكرت مجموعة إقليمية أخرى أن التقرير سيساعد على صقل استراتيجيات مكافحة هذه الظاهرة في أفريقيا.

75- ورحب العديد من المندوبين أيضاً بالتقرير وأعربوا عن رغبتهم في أن يزيد الأونكتاد من تعميق العمل البحثي بشأن هذا الموضوع، لأن التدفقات المالية غير المشروعة تعوق تنمية أفريقيا. وسلّمت بعض المجموعات الإقليمية بعمل الأونكتاد في مجال تحليل أثر التدفقات المالية غير المشروعة، نظراً لتعقيدات القياس، وكذلك بدور الأونكتاد فيما يبذل، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، من جهود متعددة الأطراف ترمي إلى إعداد نهج منهجي لقياس هذه التدفقات، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤشر 16-4-1 من أهداف التنمية المستدامة.

76- وبالإشارة إلى تقرير مبيكي عن التدفقات المالية غير المشروعة المشار إليه في تقرير الأونكتاد، سألت إحدى المجموعات الإقليمية عن الدروس التي يمكن استخلاصها بشأن منع هروب رؤوس الأموال غير المشروعة من البلدان العشرة التي تمثل نحو أربعة أخماس هذه التدفقات في أفريقيا، ولا سيما من بلدان القارة الأفريقية الثلاثة التي تعرف مستويات من التدفقات المالية غير المشروعة أعلى بكثير مقارنة بغيرها من البلدان الأفريقية.

77- ورد المدير بأن الأونكتاد تعاون في هذا الموضوع عن كثب مع المؤسسات المعنية. ولم يكرر التقرير عملها أو يحلل جميع جوانب التدفقات المالية غير المشروعة، ولا غطى الآلية التي يستخدمها الأونكتاد لحسابها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد انحصر التركيز فيما يلزم البلدان الأفريقية الأكثر تأثراً من أجل معالجة هذه المسألة، بما في ذلك جمع البيانات المحلية من أجل الشفافية؛ ودُرس على وجه التحديد التلاعب بقِيَم الفواتير التجارية في القطاعات الاستخراجية التي توجد عنها بيانات كافية. وبالتالي، لم يُنظر في جميع البلدان الأفريقية ولا في جميع القطاعات الاستخراجية. وكانت إحدى الرسائل الرئيسية للتقرير هي أنه لو كانت تلك الأموال التي جرى التلاعب بقيم فواتيرها متاحة، لكان من الممكن أن تقدم دعماً كبيراً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقال إن الأونكتاد يساهم، من خلال التقرير وغيره من الأنشطة، في عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل وضع توصيات عملية.

حاء- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

(البند 8 من جدول الأعمال)

78- في إطار هذا البند، عرض مدير شعبة الأونكتاد لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التقرير المتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا (TD/B/67/2)، مبرزاً أعمال البحث والتحليل، ولا سيما *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2019: صُنع في أفريقيا - قواعد المنشأ لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية*، وأنشطة التعاون التقني. وأشار إلى أن 40 في المائة من مجموع نفقات الأونكتاد في مجال التعاون التقني موجهة إلى أفريقيا. غير أن التمويل غير كافٍ لتلبية طلب البلدان للمساعدة.

79- وأثنى ممثلو بعض المجموعات الإقليمية على عمل الأونكتاد في إطار ركائزه الرئيسية الثلاث، ولا سيما الدعم المقدم من أجل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في قياس التدفقات المالية غير المشروعة. وأثنى العديد من المندوبين أيضاً على عمل الأونكتاد من أجل أفريقيا وشجعوا على مواصلة تلك الجهود. وشجعت المجموعات الإقليمية الأونكتاد على مواصلة تقديم الدعم إلى أفريقيا، مبرزة التحديات الرئيسية المواجهة ومشيرة إلى أن التصدي لهذه التحديات أمر أساسي لتحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى أيضاً إلى أن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون دائماً هي المقصد، على الرغم من الأزمة الصحية والاقتصادية الراهنة، ودعت إلى توفير موارد إضافية للأونكتاد. ولاحظت مجموعة إقليمية أخرى أن المساعدة التقنية التي يقدّمها الأونكتاد إلى أفريقيا بالتآزر مع مؤسسات أخرى أمر أساسي في مواجهة أوجه الضعف المرتبطة بكوفيد-19.

80- ورحب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى أفريقيا، بيد أنه أشار إلى أن التقرير المتعلق بالأنشطة يبدو خالياً من الدروس المستفادة أو الجهود المتصلة بالإدارة القائمة على النتائج. وستواصل المجموعة الإقليمية بذل جميع الجهود الرامية إلى دعم أفريقيا في مجال التنمية.

81- وفي إشارة إلى *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2019*، لاحظ رئيس المجلس انخفاض مستويات العرض والطلب في أفريقيا مقارنة ببقية العالم. وتبيّن الأرقام الواردة في التقرير بوضوح أن ثمة حاجة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى أفريقيا لزيادة التجارة. وقال المدير إن أفريقيا بحاجة إلى زيادة العرض والطلب، الأمر الذي يتطلب تعزيز القدرات الإنتاجية، والتحويل الصناعي للمواد الخام، وتحسين التكامل التجاري الإقليمي.

طاء- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

(البند 9 من جدول الأعمال)

82- قدمت أمانة الأونكتاد، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، التقرير (TD/B/67/4)، الذي يسلط الضوء على أنشطة الأونكتاد في مجال البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، وكذا على الدروس المستفادة. وقد أدت التحديات والصدمات غير العادية التي واجهها النظام العالمي نتيجة لجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً من أوجه عديدة، كما أتت على بعض المكاسب التي تحققت في سياق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل إسطنبول). وقد سلطت الجائحة الضوء على مواطن الضعف الهيكلي لهذه البلدان والحاجة إلى بناء قدرتها على الصمود، استناداً إلى مبادرات محلية، وبدعم ملموس وفاعل من المجتمع الدولي.

83- وكررت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية، في معرض ترحيبها بتقرير الأونكتاد، التأكيد على الحاجة إلى العمل مع المجتمع الدولي من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق تنمية ذات مغزى، ولا سيما في الأوقات الراهنة التي لم يسبق لها مثيل. ورحبت بوجه خاص بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد من خلال قواعد المنشأ لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والأنشطة المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مثل إعداد تقييمات الأثر على الاقتصاد وآفاق التجارة، وهي تقييمات تحظى بتقدير كبير من جانب البلدان. ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن آفاق تحقيق أهداف خطة عمل إسطنبول كانت آخذة في التراجع بالفعل قبل ظهور الجائحة بسبب أوجه الضعف الاقتصادية لأقل البلدان الأفريقية نمواً. ولذلك، من الضروري مواصلة تقديم الدعم لتعزيز تكامل آليات التجارة في منطقة التجارة الحرة لعموم أفريقيا.

84- ورحب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بالتقرير، وإن كان ذكر أنه من المقلق أن يقرأ فيه أن العديد من أهداف وغايات برنامج عمل إسطنبول ستظل تنتظر التحقُّق، كما ذُكر في تقرير عام 2019، وذلك على الرغم من الجهود المتضافرة لأقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية. ومما يثير القلق أكثر من ذلك استنتاج التقرير، الذي ذكر أن الآفاق الإنمائية الحالية لأقل البلدان نموا أسوأ من تلك التي كانت قائمة قبل عقد من الزمن. وكانت ثمة بارقة أمل ممكنة هي العدد المعتبر من البدان التي شطبت مؤخرا أو ستشطب قريبا من قائمة أقل البلدان نموا، مقارنة بالعقود السابقة.

85- ورحبت مجموعة إقليمية أخرى وعدة مندوبين بالتقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ودعوا المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا في السياق الحالي للجائحة، حتى يمكن تحقيق بعض أهداف برنامج عمل إسطنبول.

ياء- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند 10 من جدول الأعمال)

86- أعرب رئيس وزراء دولة فلسطين وممثلو خمس مجموعات إقليمية و19 دولة عضواً ومنظمتين دوليتين عن تقديرهم للتقرير المتعلق بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/67/5)، ووصفوه بأنه ممتاز ومتبصّر وغني بالمعلومات.

87- وسلطت نائبة الأمين العام للأونكتاد وممثل آخر للأمانة الضوء على النقاط الرئيسية للتقرير والتوصيات الواردة فيه. فمنذ عام 1986، كان التقرير بنداً دائماً في جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية، وهو ما يعكس اهتمام الدول الأعضاء بالتنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ومساهمة الأونكتاد في التنمية في ظل احتلال طويل الأمد. وإضافة إلى الاحتلال، مع بدء جائحة كوفيد-19، زاد تدهور الاقتصاد الفلسطيني. وقد ارتفعت معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة. وواصلت المستوطنات الإسرائيلية التوسع، مهددة تحقيقَ حل الدولتين المدعوم بقرارات الأمم المتحدة. وحُثت الدول الأعضاء على تقديم موارد خارجة عن الميزانية للحفاظ على مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني.

88- وأعرب رئيس وزراء دولة فلسطين وممثل عنها عن عميق تقديرهما للدعم الذي يقدمه الأونكتاد للشعب الفلسطيني، وأكدا رفض الشعب الفلسطيني للمبادرات التي تستبعده وتهدد حل الدولتين وتقلص مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة 30 في المائة. وليس لدى الحكومة الفلسطينية حيز لسياسة مالية أو نقدية. فالاحتلال يمنع الفلسطينيين من الاستفادة من مواردهم الخاصة، كما أن أعمال التخريب التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون متواصلة، والمستوطنات غير القانونية ماضية

في التوسع. وشددا على الأثر المالي للجائحة وانخفاض الدعم المقدم من المانحين، وحثا المجتمع الدولي على زيادة الدعم المالي والسياسي.

89- وردد جميع المندوبين النتائج التي خلص إليها التقرير وأيدوا توصياته. وأعربوا عن انزعاجهم من تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، التي كانت بالفعل مزرية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وأشاروا إلى الأثر السلبي للجدار الفاصل، والقيود المفروضة على التنقل، والحصار المفروض على غزة، وهدم الأصول، ونمو المستوطنات.

90- وأعرب المندوبون عن قلقهم الخاص إزاء الضائقة المالية ودعوا إسرائيل إلى وقف تسريب الموارد المالية الفلسطينية إلى خزينتها ووقف الخسارة السنوية البالغة 144 مليون دولار جراء ما تقتطعه إسرائيل.

91- وأشار المندوبون إلى عدم وجود حيز مالي فلسطيني للتعامل مع كوفيد-19 وقالوا إن تراجع المعونة المقدمة من المانحين يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والهدف المتمثل في عدم ترك أي شخص خلف الركب بحلول عام 2030، كما يعرض وجود الحكومة الفلسطينية ذاتها للخطر.

92- وأكد المندوبون أن الاحتلال هو العقبة الاقتصادية الرئيسية، وأنه ينبغي السماح للشعب الفلسطيني بالتمتع بحقه في التنمية. ودعوا إلى احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وإنهاء المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

93- وشددت أغلبية المندوبين على أهمية برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وحثت على تعزيزه بموارد إضافية، معربة عن قلقها لعدم الوفاء بالفقرة 55(دد) من مافيكيانو نيروبي على الرغم من اقتراب الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

كاف- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند 13 من جدول الأعمال)

94- أدلت نائبة الأمين العام للأونكتاد بملاحظات استهلالية، مشيرةً إلى الطابع الشامل لعمل الأونكتاد ومدى اتساقه مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا. وقال رئيس المجلس إنه يتوقع في ظل الجائحة الراهنة وأثرها على التجارة والتنمية أن يتابع المجتمع الدولي عن كثب أعمال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

95- وشدد ممثل مجموعة إقليمية وأحد المندوبين على أهمية عدد من الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات سابقة لما تتسم به من أهمية بالغة بالنسبة لعمل الأونكتاد، وبخاصة مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/1)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/RES/69/313). وحثت المجموعة الإقليمية الأونكتاد على تكثيف الجهود لمساعدة البلدان النامية في تحقيق تطلعاتها الإنمائية ومعالجة أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الأخرى. ونوهت عدة مجموعات إقليمية بأعمال الأونكتاد فيما يتعلق بإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن الرغبة في أن تشكل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً فرصةً لتعزيز دور الأونكتاد فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً.

96- وقالت مجموعة إقليمية إن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يمكن أن تكون لحظة حاسمة بالنسبة للعمل المتعدد الأطراف، وطلبت إلى الأونكتاد أن يأخذ في الاعتبار آخر التطورات في الأعمال التحضيرية للدورة.

97- وأكدت بعض المجموعات الإقليمية على التحديات الإنمائية الراهنة التي يطرحها كوفيد-19 وما يتصل بذلك من شواغل تتعلق بالدعم المالي وضائقة الديون. وأعرب مندوب عن تقديره لعمل الأونكتاد في مجابهة جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود، وقال إنه يرحب بتلقي أي معلومات محدَّثة عن المشاريع ذات الصلة.

98- وأبرزت بعض الوفود الحاجة إلى التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، مشيرةً إلى أهمية عمل الأونكتاد في هذا المجال. وأعرب وفد آخر عن الرغبة في إجراء حوار رفيع المستوى بشأن التعاون والتمويل فيما بين بلدان الجنوب.

99- وأشار مندوب إلى أن النزعة الانفرادية تشكل عقبة أمام العمل المتعدد الأطراف.

100- وأعربت عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين عن التقدير للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في عدد من المجالات المواضيعية. وأكدت مجموعة إقليمية أهمية الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالي البحث والتحليل. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة، في حين أشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى الحاجة إلى مواصلة الجهود للنهوض بها، وأكد رئيس المجلس أن هذه الأركان أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن الرغبة في أن يُقدَّم تقرير مستكمل عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية.

101- وشددت مجموعة إقليمية أخرى على ضرورة تمسك منظومة الأمم المتحدة بـ "وحدة الأداء"، التي تنطبق أيضاً على مساهمات الأونكتاد في المؤتمرات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، وكذلك على ضرورة أن يُدمج الأونكتاد مساهمات المنظمات الأخرى في مداولاته، حسب الاقتضاء. ولاحظ رئيس المجلس الحاجة إلى تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، في حين أشارت بعض الوفود إلى ضرورة إقامة روابط أفضل مع العمليات الجارية في نيويورك، ولا سيما مع اللجنة الثانية والعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لام- الجلسة العامة الختامية

102- أبدى رئيس المجلس، في ملاحظاته الختامية، انطباعاته عما تم إنجازه خلال الدورة وعرض أفكاره بشأن الطريق إلى الأمام. وشكر الوفود وأمانة الأونكتاد على المساهمات والمشاركة في الأجزاء الثلاثة، وأشار إلى ضرورة أن تكون الآلية الحكومية الدولية - الحكومات - على مستوى التحدي وأن تتكيف وتواجه المسؤوليات التي تقع على عاتقها في كل ما تضطلع به، ولا سيما في الظروف الراهنة. فالتجارة والتنمية واقعتان تحت تأثير كبير لجائحة كوفيد-19 المستمرة؛ والوضع ليس وضع عالم ما بعد كوفيد-19 وإنما عالم كوفيد-19 الراهن. واعترف بأن أمانة الأونكتاد، على جميع المستويات، لم تستمر في اتباع نهج العمل كالمعتاد، بل أخذت في الاعتبار الوباء وتأثيره الهائل؛ ونتيجة لذلك، أعدت الأمانة تقارير تقنية عالية الجودة عن طائفة من المواضيع، تقدم تحليلا للمشاكل الناشئة عن الجائحة. وكان البعض يُجرى مقارنات مع أزمة عام 1930، وبالتالي فإن العمل كالمعتاد لا يمكن أن يكون النهج المتبع في الآلية الحكومية الدولية. ولذلك، فقد حان الوقت لكي تستفيد الآلية الحكومية الدولية من مساهمة أمانة الأونكتاد وأن تكون على نفس المستوى من الاستعداد لرفع التحدي المتمثل في معالجة مسألة

إعداد خريطة طريق الأونكتاد للسنوات الأربع القادمة، مع اتباع نهج عميق ومتعمق وتحصيل إدراك بالعيش في عالم جديد.

103- وأعرب عن أمله، وهو يتقاسم هذه الأفكار النهائية، في ضبط مزاج العمل المقبل للجنة التحضيرية و"المسودة الأولية"، التي قد لا تكون مرضية لبعض الوفود. غير أنه لاحظ أن ذلك هو ميزة ركن بناء توافق الآراء في الأونكتاد؛ وكان على الحكومات أن تكون في مستوى مهمة التوصل إلى توافق في الآراء. فلا يوجد أي خيار آخر؛ وتعددية الأطراف هي السبيل إلى الأمام، والقادة يقولون ذلك أيضاً. وقال إنه ينبغي تحريك الآلية الحكومية الدولية بأكثر الطرق كفاءة وواقعية، وإنه يتطلع إلى العمل مع جميع الوفود ابتداء من الربع الأخير من عام 2020، عندما تبدأ المحادثات والمناقشات بشأن المسودّة الأولية.

104- وأعربت نائبة الأمين العام للأونكتاد عن التزامه بدعم العملية الحكومية الدولية.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها

ألف- افتتاح الدورة

105- افتتح السيد مايكل غافي (أيرلندا)، الرئيس المنتهية ولايته لمجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والستين، الدورة السابعة والستين للمجلس في 2 تموز/يوليه 2020.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1(أ) من جدول الأعمال)

106- جرى انتخاب أعضاء مكتب الدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية من خلال سلسلة من إجراءات عدم الاعتراض، وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020، ومقرر المجلس 554 (د-67) (انظر الفصل الأول، الفرع ألف). وهكذا ذكّر رئيس المجلس المنتهية ولايته (أيرلندا)، في جلسته العامة 1189 (الافتتاحية) المعقودة في 2 تموز/يوليه 2020، المشاركين بأن مقرر انتخاب رئيس الدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية قد أُخضع لإجراء عدم الاعتراض في الفترة من 17 إلى 23 حزيران/يونيه 2020. وبما أنه لم يرد أي اعتراض على المقرر قبل الموعد النهائي، فقد انتخب المجلس السيد فيديريكو فيليغاس بلتران (الأرجنتين) رئيسا للمجلس في دورته السابعة والستين.

107- وأجرى المجلس انتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس في دورته السابعة والستين. وأشار الرئيس الجديد للمجلس (الأرجنتين) إلى أنه نظرا لأن الدول الأعضاء في القائمة دال ليست في وضع يسمح لها بأن ترشح لمنصب المقرر وفقا لدورة التناوب المكرسة، فقد فتح باب الترشيحات أمام جميع المجموعات. وقد انتُخب نواب الرئيس بعد تلقي الترشيحات. وهكذا، وبعد إجراءات عدم الاعتراض بالنسبة لجميع المناصب، أكد رئيس المجلس في الجلسة العامة الافتتاحية 1189 انتخاب نواب الرئيس والمقرر. وسيُنظر في ترشيح واحد لا يزال ينتظر البت فيه فيما بعد. وعليه، انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد فيديريكو فيليغاس بلتران (الأرجنتين)

نواب الرئيس: السيد واقف صديقوف (أذربيجان)؛

السيد تشاد بلاكمان (بربادوس)

السيد يوسفا أليو كاه (غامبيا)

السيد مايكل غافي (أيرلندا)
السيد جواد أمين منصور (جمهورية إيران الإسلامية)
السيد سليم بدورة (لبنان)
السيدة ميمونا كيبينغا تاريشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيدة شارلين فان دير بيك (النمسا)
السيدة بريسيلا منساه (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)،

المقررة: السيدة ديبورا ماريا بونسي أوغلديز (غواتيمالا)

108- ووفقاً للممارسة المتّبعة، اتفق المجلس على إشراك منسقي المجموعات الإقليمية ومجموعات الأونكتاد الأخرى المعترف بها بصورة كاملة في عمل مكتب المجلس.

109- وفي نفس الجلسة العامة الافتتاحية، المعقودة في 2 تموز/يوليه 2020، أبلغ رئيس المجلس المشاركين بأن أمانة الأونكتاد تلقت مداخلة من البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف في شكل مذكرة شفوية. وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توافق الآراء بشأن انتخاب مكتب الدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية. بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية أعربت، في مداخلتها، عن قلقها إزاء مشاركة جمهورية إيران الإسلامية في هذه الهيئة، بالنظر إلى وجهة نظرها بأن جمهورية إيران الإسلامية هي إحدى الدول الرئيسية الراعية للإرهاب، وإلى الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إيران للمعايير الدولية، بما في ذلك من خلال التجارة غير المشروعة. وأشار الرئيس إلى أن محتويات المذكرة الشفوية ستدرج، وفقا للممارسة المتبعة، في مرفق تقرير الدورة الحالية للمجلس، وستنشر نسخة من المذكرة الشفوية على الصفحة الشبكية للدورة السابعة والستين للمجلس (انظر المرفق الثالث).

110- وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن أسفه للتحفظ الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عضوية حكومة بلاده في مكتب المجلس. ولاحظ ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن منظومة الأمم المتحدة ملك لجميع الدول الأعضاء، ومن ثم فإن لوفد بلاده الحق في المشاركة بفاعلية في عملية صنع القرار والمناقشات في الهيئات الرئيسية والفرعية. وأي نوع من الاعتراض أو التحفظ غير المبرر أو ذي البواعث السياسية من جانب دولة عضو ضد عضوية دولة أخرى من مجموعة إقليمية أخرى في المحافل الدولية هو، في رأي وفد بلاده، انتهاك لحقوق الدول ذات السيادة، ويُعتبر تهديداً لتعددية الأطراف. وقال إن المواقف الإيجابية والبناءة هي وحدها التي من شأنها أن تكون مفيدة في مناقشات مجلس التجارة والتنمية (انظر المرفق الرابع).

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند 1(ب) من جدول الأعمال)

111- أشار رئيس المجلس، في جلسته العامة 1189 (الافتتاحية) المعقودة في 2 تموز/يوليه 2020، إلى أن جدول أعمال الدورة السابعة والستين قد اعتمد، من خلال إجراء عدم الاعتراض، وفقاً لمقررها 554 (د-67) ووفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/67/1 وCorr.1 (انظر المرفق الخامس).

112- وأوجز رئيس المجلس تنظيم الأعمال في بداية كل جزء من الأجزاء الثلاثة للدورة.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 14 من جدول الأعمال)

113- وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة 1205 (الختامية) المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للمجلس (انظر المرفق الرابع).

هاء- جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الثانية عشرة

(البند 15 من جدول الأعمال)

114- وافق مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 25 أيلول/سبتمبر 2020 (انظر المرفق السابع).

واو- جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الثانية عشرة

(البند 16 من جدول الأعمال)

115- وافق مجلس التجارة والتنمية كذلك، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة التجارة والتنمية، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 25 أيلول/سبتمبر 2020 (انظر المرفق الثامن).

زاي- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها

(البند 17 من جدول الأعمال)

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2019-2020، وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

116- انتخب المجلس، في جلسته العامة الختامية، أعضاء الهيئة الاستشارية لمدة سنة واحدة، للفترة 2021/2020، على النحو التالي: السيدة رافيسا ليشي (ألبانيا)، والسيدة كيفا لورين بين (جزر البهاما)، والسيد مارك بيكستين دي بويتسويرف (بلجيكا)، والسيد بيتر غاجدوشيك (تشيكيا)، والسيدة قادرة أحمد حسن (جيبوتي)، والسيدة كاترينا ناوت (الجمهورية الدومينيكية)، والسيد فرانسوا ريفاسو (فرنسا)، والسيد كليوبا ك. مايلو (كينيا)، والسيد كوو مو تون (ميانمار)، والسيد خليل هاشمي (باكستان)، والسيدة هيلدا الهنائي (عمان)، والسيد جوتو توسه (الكاميرون).

117- ووافق المجلس أيضاً على أن يرأس رئيسُ المجلس الهيئةَ الاستشارية للفترة نفسها، وفق الممارسة المتبعة في الماضي.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

118- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة لكي ينظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بالهيئات الحكومية الدولية الحائزة حالياً على مركز لدى الأونكتاد، والبالغ عددها 115 هيئة.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

119- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة لكي ينظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/26 قائمة بالمنظمات غير الحكومية الحائزة على مركز لدى الأونكتاد حالياً، والبالغ عددها 241.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

120- وافق المجلس على الجدول الزمني المنقح لاجتماعات النصف الثاني من عام 2020، وفقاً للمقرر 557 (د-67)، في 30 حزيران/يونيه 2020 (انظر الفصل الأول، الفرع ألف)[1]، بما في ذلك تواريخ الأجزاء الثلاثة من الدورة السابعة والستين للمجلس، والمواعيد المؤجلة للاجتماعات الحكومية الدولية التي كان من المقرر أصلاً عقدها في النصف الأول من عام 2020، وتأجيل الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

121- ووافق المجلس، في جلسته العامة 1996 المعقودة في 8 أيلول/سبتمبر 2020، على الجدول الزمني لاجتماعات النصف الأول من عام 2021، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 7 أيلول/سبتمبر 2020[2]. وأبلغ رئيس المجلس المشاركين أيضاً بأن مواعيد الدورة الثمانين للفرقة العاملة قد تغيرت من 14 إلى 16 أيلول/سبتمبر 2020 لتصبح 14 و16 و17 أيلول/سبتمبر 2020، وذلك بسبب مسائل لوجستية غير متوقعة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

122- ووافق المجلس، في جلسته العامة 1198 المعقودة في 28 أيلول/سبتمبر 2020، على تغيير في الجدول الزمني لاجتماعات النصف الثاني من عام 2020 والنصف الأول من عام 2021. وعلى وجه التحديد، وافق المجلس على تأجيل الدورة الثانية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، الذي كان مقرراً عقده في أيلول/سبتمبر 2020، إلى يومي 8 و9 شباط/فبراير 2021.

عضوية الفرقة العاملة

123- أشار رئيس المجلس، في جلسته العامة 1198 المعقودة في 28 أيلول/سبتمبر 2020، إلى اعتماد اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية (المقرر 559 (د-67))، حيث تحاكي عضوية الفرقة العاملة بموجبها عضوية المجلس (انظر المرفق الأول، الفقرة 1). ولذلك، لم تعد هناك حاجة إلى انتخاب أعضاء جدد في الفرقة العاملة. واقترح على المجلس إلغاء عضوية الفرقة العاملة كبند دائم.

124- ووافق المجلس على حذف عضوية الفرقة العاملة من جدول أعمال المجلس.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)

125- لم يتخذ أي إجراء فيما يتعلق بقائمة العضوية. وترد قائمة العضوية الحالية في الوثيقة TD/B/INF.245.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

126- أُبلغ المجلس، في جلسته العامة الختامية، بأن الإجراءات التي اتُّخذت في دورته السابعة والستين لا تترتب عليها أي آثار مالية إضافية.

---

(1) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للنصف الثاني من عام 2020 بوصفه الوثيقة TD/B/INF.247.

(2) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للنصف الأول من عام 2021 بوصفه الوثيقة TD/B/INF.248.

حاء- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند 1(ج) من جدول الأعمال)

127- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية أيضاً، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة السابعة والستين للمجلس، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/67/L.2.

طاء- مسائل أخرى

(البند 18 من جدول الأعمال)

128- لم تعرض أي مسائل أخرى على المجلس للنظر فيها.

ياء- اعتماد التقرير

(البند 19 من جدول الأعمال)

129- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، تقريره الذي يتضمن الاستنتاجات المتفق عليها في إطار البند 7، والمقرر والاختصاصات بموجب البند 11، والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس خلال الأجزاء الثلاثة من الدورة، وموجز الرئيس عن جميع البنود الموضوعية، وجداول الأعمال المؤقتة للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر والدورة التنفيذية السبعين للمجلس ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، ولجنة التجارة والتنمية، وكذا المسائل الإجرائية والمسائل المتصلة بها. وأذن المجلس كذلك للمقررة بأن تقوم على النحو المناسب، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدَّم إلى الجمعية العامة، مع أخذ مداولات الجلسة العامة الختامية في الحسبان.

المرفق الأول

اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

ألف- العضوية

1- تكون عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي مطابقة لعضوية مجلس التجارة والتنمية. وتتبع دورة تناوب أعضاء المكتب (الرئيس ونائب الرئيس - المقرر) دورة التناوب المقررة، على النحو المحدد في المرفق الأول بالنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية[1].

باء- تواتر الاجتماعات ومدتها

2- تجتمع الفرقة العاملة مرتين أو ثلاث مرات في السنة، وتستمر كل دورة مدة أقصاها ثلاثة إلى أربعة أيام، ما لم يقرر مجلس التجارة والتنمية خلاف ذلك. وينبغي ألا يتجاوز مجموع وحدات الاجتماع في الفرقة العاملة 18 وحدة في السنة[2].

3- وسيراعي توقيت الدورات الجدول الزمني لعملية الميزنة في الأمم المتحدة.

جيم- المهام ونطاق العمل

4- الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي مكلفة باستعراض الخطة البرنامجية ومعلومات الأداء البرنامجي للأونكتاد، المقرر إدراجها في الميزانية البرنامجية المقترحة التي يعدها الأمين العام للأمم المتحدة لكي تنظر فيها الجمعية العامة؛ واستعراض أنشطة التعاون التقني، والتقييمات، وسياسة المنشورات واستراتيجية الاتصالات؛ وأي موضوع آخر يصدر به تكليف من مجلس التجارة والتنمية.

5- وتعمل الفرقة العاملة بمثابة محفل لمناقشة القضايا المتعددة الجوانب المشمولة في عمل الأونكتاد والتي يتم تحديدها في الولايات المنبثقة عن دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مثل تعزيز التنمية المستدامة، والشباب والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

6- وتعمل الفرقة العاملة أيضاً بمثابة منتدى يتيح للدول الأعضاء إمكانية الاطلاع على التكوين الجغرافي والجنساني لأمانة الأونكتاد.

دال- تنظيم الدورات ومحتواها

7- تساعد الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي مجلس التجارة والتنمية في أداء مهمته الرقابية فيما يتعلق بالخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي، وتساعده بوجه الخصوص في ترجمة الولايات التشريعية للأونكتاد في الخطة البرنامجية المقترحة والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي، لجعلها أكثر فعالية وشفافية. وتحقيقاً لهذا الهدف، ستعقد الفرقة العاملة دورتين أو ثلاث دورات على النحو المفصل في الفروع التالية.

---

(1) TD/B/16/Rev.4 وCorr.1.

(2) 1 وحدة اجتماع = جلسة مدتها ثلاث ساعات.

الدورة 1:
دورة تحضيرية للخطة البرنامجية؛ واستعراض التعاون التقني والتقييم

الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

8- استباقاً للدورة 2 للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، ستقدم الدورة الأولى الإرشاد والتوجيه اللازمين لإعداد الوثيقة التي تعرض الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي، والتي ستُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة.

9- وسوف تستند عمليات التبادل غير الرسمية إلى عرض تقدمه أمانة الأونكتاد للرؤية الاستراتيجية العامة ومجالات التركيز التي تحددها المنظمة، بما في ذلك مجموعة مختارة من النتائج المقترح تسليط الضوء عليها في إطار كل برنامج فرعي وأمثلة على مقاييس الأداء التي يُتوخى إدراجها في وثيقة الخطة البرنامجية، أو على الأكثر، عرض أولي لهذه الرؤية والمجالات، بما في ذلك أي قضايا ناشئة ودروس مستفادة، وأي عناصر أخرى تعتبرها أمانة الأونكتاد ذات صلة ويمكن الاسترشاد بها/أو الاستفادة منها في صياغة وثيقة الخطة البرنامجية. وستعمم أمانة الأونكتاد ورقة غير رسمية لتيسير المناقشة.

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة ومراقبتها

10- وفقاً للولايات ذات الصلة الصادرة عن دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية، ستتولى الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وذلك بغية جملة أمور منها تحسين فعالية هذه الأنشطة وكفاءتها، وتعزيز الشفافية، وتقاسم التجارب الناجحة، وتشجيع الاتصال بالجهات المتلقية المحتملة. وسيسترشد الاستعراض الذي تجريه الفرقة العاملة بتقرير تقدمه أمانة الأونكتاد يتضمن العناصر التالية:

(أ) طلبات المساعدة التقنية، حسب المنتج والمجموعة المواضيعية[3]؛

(ب) القدرة الاستيعابية لأمانة الأونكتاد، بما في ذلك المسائل المتصلة بمدى توافر الموارد (مرتبو حسب المنتج و/أو المجموعة المواضيعية، حسب الاقتضاء) لتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني التي تطلبها الدول الأعضاء؛

(ج) توافر موارد من خارج الميزانية للموضوع والبرنامج والمشروع المقترح، فضلاً عن المسائل المتصلة بجمع الأموال وتحسين الاستدامة وإمكانية التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية؛

(د) الموارد المكرسة لجمع الأموال وإدارة المشاريع وتقييمها، وللاتصالات مع الدول الأعضاء بشأن المساعدة التقنية؛

(هـ) أداء و/أو نتائج أنشطة التعاون التقني في الماضي، بما في ذلك التجارب الناجحة؛

(و) معلومات عن الجهود المبذولة لتحسين إدارة أنشطة التعاون التقني وتقييمها وتقديم التقارير المتصلة بها وتمويلها.

11- وستنظر الفرقة العاملة أيضاً في استكشاف الخيارات والسبل الكفيلة بتحسين جمع الأموال وتنويع التمويل المخصص للتعاون التقني، استناداً إلى المعلومات التي تقدمها أمانة الأونكتاد.

(3) ستقدم أمانة الأونكتاد معلومات مستكملة بانتظام عن الطلبات التي ترد للحصول على المساعدة التقنية من الأونكتاد، وذلك من خلال قاعدة بيانات مخصصة على شبكة الإنترنت. وسيشمل ذلك معلومات عن مدى توافر التمويل اللازم للطلبات.

استعراض أنشطة التقييم والمتابعة

12- وفقاً لسياسة الأونكتاد للتقييم وقواعد التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ستستعرض الفرقة العاملة الجهود التي يبذلها الأونكتاد فيما يتعلق بعمليات التقييم الداخلي والخارجي بغية تحسين عناصر الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة المرتبطة بعمليات التقييم. وفي هذا السياق، يجب على أمانة الأونكتاد أن تجري التقييمات وفقاً لمبادئها التوجيهية لكي تضطلع بمسؤوليتها فيما يتعلق بالمساءلة العامة وتكفل التعلم في إطار المؤسسة. وسيسترشد الاستعراض الذي تقوم به الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي بتقرير تقييم توليفي تقدمه أمانة الأونكتاد ويتيح تقديم معلومات كاملة عن جميع أنشطة التقييم ويعزز المساءلة والدروس المستفادة. وتقارير التقييم التوليفية هي مؤلفات معرفية تتيح توحيد المعارف المكتسبة وتبادلها، وتعزز التعليق على تقييمات الأونكتاد والتحصيل المستمر فيما يتعلق بهذه التقييمات.

13- وستستعرض الفرقة العاملة خطة التقييم الخاصة بالأونكتاد، ولا سيما فيما يتعلق بالتقييمات المتعمقة التي يطلبها مجلس التجارة والتنمية. وستناقش عمليات التقييم الداخلي والخارجي على أساس التقرير التوليفي المذكور أعلاه. وتنسق وحدة التقييم والرصد عمليةَ متابعة التقييمات وتكفل إعداد التقرير المرحلي المقرر تقديمه إلى الفرقة العاملة بشأن التقييمات المتعمقة السنوية التي طلبتها وتقديمه في الوقت المناسب.

الدورة 2:
استعراض الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

14- ستدرس الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي الخطة البرنامجية للأونكتاد ومعلومات الأداء الخاصة ببرامجه التي ستُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة، بغية تقديم أي توصيات ضرورية إلى مجلس التجارة والتنمية. وسيستند الاستعراض إلى ما إذا كان الرصيد المخصص للأنشطة والأولويات التي أُسندت، حسبما تقترحه الأمانة، مناسبا في ضوء التوجيهات والإرشادات الصادرة عن الهيئات الإدارية للأونكتاد، ولا سيما خلال الدورة الأولى للفرقة العاملة، والواردة في القرارات المعتمدة من الجمعية العامة.

15- وبناءً عليه، ستتخذ الفرقة العاملة هذا الإجراء لمساعدة الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للأمم المتحدة في صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة، لكي تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة في وقت لاحق.

16- وفي الدورة التالية للفرقة العاملة، سيُطلِع الأمين العام للأونكتاد الدول الأعضاء على احتياجات الأونكتاد من الوظائف ومن غير الوظائف، على النحو المفصل في الميزانية البرنامجية المقترحة.

الدورة 3
المواضيع الأخرى التي يقرّها مجلس التجارة والتنمية

17- يجوز لمجلس التجارة والتنمية أيضاً أن يقرر تنظيم دورة ثالثة للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي من أجل تقييم ما يلي:

(أ) سياسة المنشورات واستراتيجية الاتصالات، مع التركيز على كفاءة وفعالية الاتصالات في المنشورات؛

(ب) التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل أو موضوع آخر يدخل في نطاق مهام الفرقة العاملة ومع الاحترام الواجب لصلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمتصلة بالميزانية.

هاء- النتائج

18- يمكن أن تشمل النتائج التي تتمخض عنها دورات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي الاستنتاجات المتفق عليها، ومشاريع المقررات والتوصيات التي ستُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيها، والإجراءات التي يتعين على أمانة الأونكتاد اتخاذها، عند الاقتضاء. وتُعرض المقررات التي يعتمدها المجلس على الأمين العام للأونكتاد والأمين العام للأمم المتحدة، والهيئات ذات الصلة في نيويورك، حسب الاقتضاء.

واو- المسائل التنظيمية

19- توافق الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في كل دورة على جدول الأعمال المؤقت للدورة التالية.

20- وستتاح للدول الأعضاء الوثائق الخاصة بجميع البنود الموضوعية من جدول أعمال الفرقة العاملة قبل أربعة أسابيع على الأقل من بدء الدورة.

21- ويجوز لمجلس التجارة والتنمية تعديل اختصاصات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي بناءً على توصية من الفرقة العاملة.

22- ويبين الجدول الوارد فيما يلي الجدول الزمني للدورات والأعمال التي يتم الاضطلاع بها في كل دورة.

الدورة	*الموعد (والمدة)*	*المهمة*	*نطاق العمل*
1	أوائل تشرين الأول/أكتوبر (مدة تصل إلى أربعة أيام، مع استراحة ليوم واحد في الأثناء)	الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي	تقديم الإرشاد والتوجيه لإعداد وثيقة الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بأدائه البرنامجي
		استعراض أنشطة التعاون التقني وتمويل هذه الأنشطة ومراقبتها	العمل بمثابة منتدى للدول الأعضاء لتناول القضايا المتعلقة بالتعاون التقني، بما في ذلك المسائل المتصلة بالهيكل المالي وتحسين استدامة الموارد وإمكانية التنبؤ بها، فضلاً عن فعالية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد
		استعراض أنشطة التقييم والمتابعة	النظر في تقرير التقييم التجميعي عن جميع أنشطة التقييم والنظر في التقييم المتعمق الداخلي و/أو الخارجي الذي يُجرى سنوياً لأحد البرامج الفرعية للأونكتاد، وتقديم التوجيه الفني بشأن اتجاه البرامج الفرعية بالاستناد إلى تقارير التقييم

الدورة	*الموعد (والمدة)*	*المهمة*	*نطاق العمل*
2	كانون الثاني/يناير (مدة تصل إلى ثلاثة أيام)	استعراض الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي	دراسة وثيقة الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بأدائه البرنامجي، وتقديم أي توصيات ضرورية في هذا الصدد قبل تقديم الوثيقة إلى مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية واستعراضها لاحقاً من قبل لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة
3	حسبما يقرره مجلس التجارة والتنمية و/أو الفرقة العاملة المعنية بالتخطيط البرنامجي والأداء البرنامجي (مدة تصل إلى ثلاثة أيام)	تقييم سياسة المنشورات واستراتيجية الاتصالات أو التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل أو موضوع آخر، على النحو الذي يقرره مجلس التجارة والتنمية	النظر في قضايا أخرى حُددت في الاختصاصات باعتبارها تدخل في نطاق مهام الفرقة العاملة المعنية بالتخطيط البرنامجي والأداء البرنامجي أو أي مواضيع أخرى يحددها مجلس التجارة والتنمية، مع المراعاة الواجبة لصلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمتصلة بالميزانية.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

1- افتتاح المؤتمر.

2- انتخاب الرئيس.

3- إنشاء هيئات الدورة.

4- انتخاب نواب الرئيس والمقرر.

5- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

6- إقرار جدول الأعمال.

7- مناقشة عامة.

8- من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع.

9- مسائل أخرى:

(أ) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995 (د-19)؛

(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر؛

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر.

10- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة.

Annex III

Note verbale from the Permanent Mission of the United States of America to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, to the Secretary of the Trade and Development Board*

[English only]

No. 19-20

The Permanent Mission of the United States of America to the United Nations and Other International Organizations presents its compliments to Secretary of the Trade and Development Board and has the honor to inform the Secretary of the Trade and Development Board that the United States joins consensus on the election of the Bureau for the sixty-seventh session of the Trade and Development Board. However, the United States would like to express concern about Iran's participation in this body given its role as one of the leading state sponsors of terror and its continued violations of international norms, including through illicit trade.

The Permanent Mission of the United States of America to the United Nations and Other International Organizations avails itself of this opportunity to renew to the Secretary of the Trade and Development Board the assurances of its highest consideration.

Geneva, June 29, 2020

Secretary of the Trade and Development Board
Geneva

* The present annex is reproduced in the language in which it was received and without formal editing.

Annex IV

Note verbale from the Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, to the UNCTAD secretariat*

[English only]

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

Ref. 2050/483510

The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Office and other international organizations in Geneva presents its complements to the Secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) and with reference to the United States Note Verbale No. 19-20 dated 29 June 2020 addressed to the Secretariat on the membership of the Islamic Republic of Iran in the Bureau of the 67th session of the Trade and Development Board and, has the honor to state the following in exercise of its right of reply.

The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran considers membership of the Bureau as the sovereign right of all UN Member States and the expression of concern by the United States, as one Member State from another regional group, over the membership of Iran from the Asia-Pacific Group in the Bureau is unwarranted, unprofessional and politically motivated. In addition, UNCTAD as a trade and development related body of the United Nations system should be able to freely benefit from the expertise and contributions of all Member States in discharging its mandate. Any unreasonable attempt from any country to hamper the collective endeavor of Member States, which undermines the ability of UNCTAD to fulfill its mandate, is counted as a sign of unilateralism with dire consequences for multilateralism, rule of international law and international cooperation. It is manifested in the form of unilateral coercive measures in defiance of international law and withdrawal from international organizations and multilateral treaties. Radical unilateralism continues to adversely affect the multilateral trading system and the process of development across the globe, as well. It is unfortunate that such policies and measures are being pursued while the international community is in urgent need for solidarity and cooperation in order to overcome the devastating impacts of Covid-19 pandemic.

The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran requests the Secretariat of UNCTAD to post this Note Verbale in its website next to the uploaded Note Verbale of the United State for the kind attention of all Member States.

The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran avails itself of this opportunity to renew to the Secretariat of the UNCTAD the assurances of its highest consideration.

Geneva, 8 July 2020

Secretariat of the United Nations
Conference on Trade and Development
Geneva

* The present annex is reproduced in the language in which it is received and without formal editing.

المرفق الخامس

جدول أعمال الدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

1- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.

2- التقرير السنوي للأمين العام.

3- الإجراءات التي اتخذها الأونكتاد و/أو خطط لها لدعم الدول الأعضاء في إنعاش التجارة والصناعات بعد التغلب على الجائحة.

4- العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر:

- الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

5- الاستثمار من أجل التنمية: الإنتاج الدولي فيما بعد الجائحة.

6- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

7- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا.

8- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.

9- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

10- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

11- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية.

12- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

13- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

14- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية.

15- جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الثانية عشرة

16- جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الثانية عشرة

17- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

(أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2019-2020، وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(هـ) عضوية الفرقة العاملة؛

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995 (د-19)؛

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

18- مسائل أخرى.

19- اعتماد التقرير.

المرفق السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

2- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020: القدرات الإنتاجية للعقد الجديد.*

3- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها الحادية والثمانين

4- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

5- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

6- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

7- تقرير اللجنة التحضيرية المقدَّم إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

8- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

9- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية.

10- مسائل أخرى.

11- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السبعين.

المرفق السابع

جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الثانية عشرة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

3- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة؛

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

4- من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع.

5- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

6- مسائل أخرى.

7- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثامن

جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الثانية عشرة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

3- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

'1' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛

'2' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛

'3' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

'4' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

4- من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع.

5- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

6- مسائل أخرى.

7- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق التاسع

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	بلجيكا
إثيوبيا	بلغاريا
أذربيجان	بنغلاديش
الأرجنتين	بنما
الأردن	بوتان
أرمينيا	بوركينا فاسو
إسبانيا	بوروندي
أستراليا	بولندا
إستونيا	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
أفغانستان	بيرو
إكوادور	بيلاروس
ألبانيا	تايلند
ألمانيا	تركمانستان
الإمارات العربية المتحدة	تركيا
إندونيسيا	ترينيداد وتوباغو
أنغولا	تشيكيا
أوروغواي	توغو
أوزبكستان	تونس
أوغندا	جامايكا
أوكرانيا	الجزائر
إيران (جمهورية – الإسلامية)	جمهورية تنزانيا المتحدة
أيرلندا	الجمهورية الدومينيكية
أيرلندا	الجمهورية العربية السورية
إيطاليا	جمهورية كوريا
باكستان	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
البحرين	جمهورية مولدوفا
البرازيل	جنوب أفريقيا
بربادوس	جنوب السودان
البرتغال	جورجيا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/67/INF.1

جيبوتي
دولة فلسطين
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
السودان
سويسرا
سيراليون
شيلي
صربيا
الصين
طاجيكستان
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غيانا
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
كابو فيردي
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
ليبريا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
مقدونيا الشمالية
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
ناورو
النمسا
نيبال
نيجيريا
الهند

2- وحضر الدورة أعضاء المؤتمر التالية أسماؤهم، من غير الأعضاء في المجلس:

جزر البهاما

النيجر

الكرسي الرسولي

3- وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

فريق الدراسة الدولي للمطاط

المنظمة الدولية للفرنكوفونية

منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

منظمة دول شرق الكاريبي

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الجنوب

4- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

مجلس الأعمال الأوروبي لأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط

المبادرة الثقافية